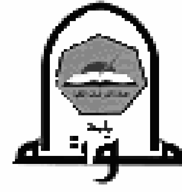


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

إعداد الطالب
علي عبدا راشد العبدولي

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز المجالي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــة
الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى والدي رحمه ا وأسكنه فسيح جنانه.......

وإلى والدتي التي أرجو لها من ا دوام الصحة والعافية وطول البقاء....

وإلى زوجتي العزيزة " أم عبدا "...... رمز المحبة والصداقة والوفاء...

وصبرها الجميل...... وروح المساعدة فيها......

والى:

أولادي: عبدا وجواهر ومريم ونوف أغلى ما أملك في حياتي والذي

أرجو ا لهم الصحة والسعادة، والمستقبل الزاهر.

علي عبدا راشد العبدولي

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد على ما أنعمت علي من إنهاء هذه الدراسة وإتمام فصولها واسالك اللهم شكرك على ما ذللت لي من الصعاب وعلى ما فتحت لي من مغاليق أبواب العلم على ايدي العلماء المختصين في هذه المملكة الغالية ولما آويتني إلى قلوب الفضلاء من صالحي عبادك

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن اشكر الذين كان لهم الأثر الأكبر بعد ا سبحانه وتعالى، فمن لا يشكر الناس لا يشكر ا .

واخص هنا بالذكر الأستاذ الدكتور الفاضل فايز عبد القادر المجالي، الذي اشرف على هذه الرسالة، والذي أحباني بخبراته الواسعه وغمرني بنبل خصاله، وبما منحني من جهده ووقته، فكان نعم الموجه والمعين لي بعد ا على إتمام هذه الرسالة.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنه المناقشة، الدكتور سليم احمد القيسي، والدكتور رافع عارف الخريشا، والدكتور احمد عبدالسلام المجالي.على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر لجميع الموظفين بادارة العمليات المركزية بالقيادة العامة لشرطة ابو ظبي الذين أتاحوا لي اجراء هذه الدراسة. كما أوثني شكري إلى الرائد عيسى عبدا المرزوقي مدير فرع التخطيط الاستراتيجي بإدارة العمليات المركزية والذي كان لي داعما لإجراء هذه الدراسة.

وكما اتقدم بالشكر والامتنان الى مدير تسجيل الكليات الإنسانية الأستاذ الفاضل على عبدالسلام القطاونه وكافة اسرته والذي كان لى اخا ناصحا وداعما ومعينا فجزاه ا عني خير الجزاء. وأسال ا أن يجزي جميع الحضور أوفر الجزاء واجزله

علي عبدا راشد العبدولي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

المشكـلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الـوافدة من وجهة نظـر العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبوظبي _الإمارات العربية المتحدة

علي عبدا   راشد العبدولي

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأمنية المترتبة على زيـادة أعـداد العمالة الوافدة، وأهم الإجراءات والأساليب المساعدة للوقاية من الجرائم المرتكبـة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، وكذلك التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهـة نظر العاملين في جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي، والكشف عن أهم الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحوها باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وتم إختيار عينـة عشوائية حصصية ممثلة من مجتمع الدراسة عددها 1252، تم اختيارها من جميـع الإدارات الرئيسة في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي وحسب الهيكل التنظيمي لها، واستخدمت الدراسة طريقتين لجمع البيانات من عينة الدراسة، الأولى بالطريقة العادية، والثانية من خلال تخصيص رابط خـاص لأداة الدراسـة علـى الموقـع الالكتروني للقيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي، على شبكة الانترنت،واسـتخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات التي تم تحليلها باسـتخدام أسـاليب الإحـصاء الوصفي، وتحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة.

وبناء على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة عدد من التوصيات، من أهمها:

زيادة وعي جميع أفراد وفئات المجتمع وأصحاب الـشركات والمؤسـسات التـي تتعامل مع العمالة الوافدة بخطورة استخدام العمالة الوافدة حيث يترتب على زيـادة أعدادها ارتفاع في المشكلات الأمنية في المجتمع، والاعتماد قـدر الإمكـان علـى العمالة الوطنية.

Abstract

The Security Implications Of The Increase In The Numbers Of Migrant Labor From The Point Of View Of The Police General Headquarter Of The Emirate Of Abu Dhabi- United Arab Emirates.

Ali Abdullah Rashed Al-Abdoli

Mu'tah University, 2014

The study aimed to identify the security problems of the increase in the numbers of migrant labor, and to identify the procedures and methods of prevention of crimes committed by foreign labor in the emirate of Abu Dhabi, identifying the constraints faced by the police in the emirate of Abu Dhabi to reduce the crimes of migrant labor from the point of view of police in Abu Dhabi, and disclosure of the differences between members of the study sample answers vary according to their personal characteristics and functional. In order to achieve the objectives of the study were relying on a social survey, and adopted the study on a random selection of co-representative of society's 1252 study, selected from all major departments in the general command Abu Dhabi police according to the organizational structure, The study used two methods of data collection of the samples survey, the first in the normal way, and the second through a link to a study on the website of the General Directorate of Abu Dhabi police, on the Internet, The questionnaire was used as a tool of data collection that have been analyzed using the methods of descriptive statistics, analysis of variance, and T-test for independent samples.

The study showed that the level of procedures and methods to assist in the prevention of crimes expats came highly, as the arithmetic average of the (4.09) and the most important of these measures is the proposed coordination and full cooperation between the institutions and relevant government departments employing foreign labor.

The study recommendations including: increase the awareness of all individuals and groups in society and the owners of the companies and institutions that deal with expats seriousness of the use of foreign labor, where the consequent increase prepared an increase in security problems in the community, relying as much as possible on the national labor force.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة

شهد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة منذ بداية السبعينات تغيراً اجتماعياً واقتصاديا كبيراً، كان له الأثر الملموس على تغيير التركيبة السكانية من حيث زيادة أعداد العمالة الوافدة وتعدد جنسياتها وثقافتها، ويعود هذا التغيير لعدة عوامل، من أهمها: زيادة الثروة النفطية، والطفرة في ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، وخطط التنمية الطموحة والكبيرة التي تبنتها الدولة، والتي تتطلب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم وبمختلف المؤهلات والخبرات العلمية. وقد جلب هؤلاء العمالة معهم عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم المختلفة عن عادات هذه البلاد و تقاليدها وقيمها، كما نقل بعضهم أنماطا من الجرائم لم تكن موجود في الدولة سابقا، وأدى ارتفاع عائدات النفط والانفتاح الحضاري والاقتصادي والسياسة الحكيمة التي تنتهجها الدولة إلى ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع متوسط دخل الفرد وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع معدل الهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن الكبيرة. إضافة إلى ارتفاع أعداد العمالة الوافدة من الخارج الأمر الذي أدى إلى سرعة التغير في تلك المدن.كما ان ارتفاع الكثافة السكانية العالية أدى إلى تزايد في معدلات البطالة في تلك المدن، الأمر الذي ساعد على أن تصبح تلك المدن مسرحاً للكثير من الجرائم التي لم يكن الكثير منها معروفاً في الماضي (الزومان،2000).

وقد عرف المجتمع الإماراتي نظام استقدام العمالة الوافدة منذ زمن قريب، فقد ارتبطت هجرة العمالة الوافدة من الدول الأسيوية إلى دولة الإمارات العربية بمشروعات وخطط التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية التي تهدف إلى التطور والتنمية، مما أدى إلى ازدياد الطلب بمعدلات لم يسبق لها مثيل على استقدام هذه العمالة للخدمة في المنازل كالسائقين والمربيات والخادمات، وكذلك العمال الذين يعملون بالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها (وطفة، 2007).

وثمة أشخاص من جميع أنحاء العالم يفدون إلى الإمارات العربية المتحدة للعمل، منهم عمال غير مهرة. ويشكل المواطنون نسبة ضئيلة في الدولة، فيما تصل نسبة العمالة الأجنبية إلى نحو 90 % من الطاقة السكانية العاملة. وبالفعل، تضاعف عدد سكان الإمارات العربية المتحدة، إذ ارتفع من 4.1 مليون نسمة في عام 2005 إلى 8.2 مليون نسمة في عام 2010، وبلغ عدد المواطنين 950000 نسمة، فيما بلغ عدد الأجانب 7.3 مليون نسمة، (المركز الوطني للإحصاء، 2012) ويمكن القول بأنه بلا شك أن لهذا العدد الضخم من العمالة الوافدة تأثيرات سلبية على الوضع الأمني وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع، حيث ظهرت العديد من الجرائم التي لم تكن معروف في المجتمع الإماراتي أو إنها لم تكن منتشرة بهذه الصورة.

ولقد كشفت العديد من الإحصائيات الحديثة الصادرة عن وزارة الداخلية في إمارة أبو ظبي إلى ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة الأسيوية والإفريقية مثل تعاطي المخدرات والجرائم الأخلاقية والسرقات والقتل والسحر والشعوذة وغيرها من الجرائم، وكل هذه الجرائم يكون الهدف الأساسي لهم هو الدافع المادي من اجل الحصول على المال (وزارة الداخلية، 2012).

إن أبرز دليل على كون مشكلة العمالة الوافدة خطرا يهدد الأمن المجتمعي هو أن دول الإمارات العربية المتحدة أصبحت في الوقت الحاضر غير قادرة على إدارة شؤونها الداخلية وتنفيذ خططها الإستراتيجية والتنموية إلا بهذا الكم الهائل من العمال الوافدين والخبراء الأجانب، الذين لا يتم إجراء عمليات فرز وتصفية لهم لاستبعاد العمالة الزائدة وغير الماهرة أو المؤهلة، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية أو الأسرية، التي يجب أن يضطلع بها مواطنو الدولة لا الوافدون، فالقضية – كما يشير (الغيلاني، 2008؛ الحامد، 2009) - ليست في استقدام الكوادر والخبرات للنهوض بعملية التنمية وتحمل أعبائها في دولة ما وإنما هي في استمرار هذه الاعتمادية لعقود طويلة حتى صارت أمرا واقعا رغم خطورته الشديدة، وحتى وجدت نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية بشكل وطني وبالاعتماد على الكوادر من المواطنين لا الوافدين.

ويشير (المشهداني، 2013) إلى أن عدد العمالة الوافدة في نمـو متـسارع بدليل ارتفاع نسبتها من إجمالي عدد العمالة الوطنية في دولة الإمارات العربية عام 2010م، حيث بلغ عدد العمالة الوافدة نحو 3236700 نسمة. وقد أدت زيادة أعداد العمالة الوافدة والاعتماد عليها في كثير من المجالات الخدمية إلى خلخلة التركيبـة السكانية والاستقرار الأسري والتأثير على القيم والمعتقدات، وإلـى نـشر الأفكـار المنحرفة والمتطرفة بين الشباب، والغزو الفكري والتأثير علـى الهويـة الثقافيـة، واللغة، وتغيير بعض العادات والقيم لدى النشء، وزيادة الاتكالية، والتهاون من قبل الأسر في تربية الأطفال، والقبول بالتبرج، والاختلاط، ومحاكاة الوافدين في لباسهم وأساليب حياتهم (الشرياني، 2002).

وبناء على ما سبق، فقد جاءت الدراسة الحالية للتعـرف علـى المـشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيـادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن زيادة حجم العمالة الوافدة وخاصة (الجنـسيات الاسـيوية) فـي دولـة الإمارات العربية المتحدة قد أصبح هاجساً يؤرق استقرارها وأمن مواطنيهـا، فقـد تسببت العمالة في رفع مستويات الجريمة من الناحية الكميـة والكيفيـة وأدت إلـى انتشار جرائم لم تكن معروفة في المجتمع مثل صناعة الخمور والترويج للمخدرات والتزوير والتزييف وغسيل الأموال والاتجار بالبشر والجرائم الجنسية، خـصوصاً من قبل العمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل، حيث بلغـت نـسبة الجـرائم التـي ارتكبتها العمالة الوافدة ما نسبته 83 % من حجم الجـرائم فـي الدولـة (النجـار، 2009).

وتعد جرائم العمالة الوافدة من أكثر المشكلات التي تواجه إمارة أبـو ظبـي حيث أصبحت من القضايا المحورية التي تستدعي البحـث الأكـاديمي والتخطـيط العلمي والاستراتيجي ووضع السياسات الاجتماعية الدقيقة لمواجهتها، وقد شـهدت

السنوات الأخيرة اهتماماً واضحاً على مستوى الدولة بقضية جرائم العمالة الوافـدة بعد أن تفاقمت وتزايدت معدلاتها مما انعكس بدوره على الأفراد وشعورهم بالأمن.

ونظرا لانتشار العمالة الوافدة في البيوت والمدارس والـشركات والأسـواق والمطاعم ومختلف المؤسسات العامة والخاصة، لما لهذه العمالة مـن تنـوع فـي ثقافاتها وأنماط حياتها ودياناتها، فإن المجتمع في إمارة أبو ظبي وفـي الإمـارات العربية المتحدة يشهد مشاكل أمنية عديدة، تتمحور حول زيادة أعداد وأنماط الجريمة في المجتمع، وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور بشكل رئيسي فـي محاولـة التعرف على جرائم العمالة الوافدة من حيث أعدادها وأنماطها ومعدلات نموها خلال الفترات السابقة، والتعرف على العلاقة بين حجم العمالة الوافـدة وأنـواع الجـرائم المرتكبة ومعدلاتها في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة،.

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسة الآتية:

1. ما المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبـي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. ما الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافـدة مـن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه (المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبـي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافـدة، الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافـدة) والتـي تعود إلى اختلاف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه (المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبـي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافـدة،

الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة) والتي تعود إلى اختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدارسة في الجانب العلمي والجانب العملي وذلك على النحو التالي:

أولاً:- الأهمية على المستوى العلمي

تتلخص الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الآتي:

1- إن التفسير العلمي للعلاقة بين معدلات الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وأنماطها وعلاقته بأعداد العمالة الوافدة من واقع المجتمع في إمارة أبو ظبي يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، وغيرها.

2- قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن بعض المشكلات الأمنية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة، والعوامل التي ساهمت في بروزها؛ من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، والمساهمة في الحد من سلبياتها على المجتمع.

3- إن التفسير العلمي لمشكلات العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية هو أمر يستحق البحث والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، في دولة الإمارات بصفة عامة، وفي إمارة أبو ظبي على وجه الخصوص. حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بالعمالة الوافدة قليلة، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسد نقصاً قائماً، ويشغل حيزاً من الفراغ الموجود، سواء على المستوى المحلي، أم على المستوى الإقليمي، للقيام بدراسات مماثلة تثري المكتبة في هذا المجال، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.

ثانياً:- الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد الدراسة - بما تقدمه من تصور علمي عن جرائم العمالة الوافدة- في معالجة مشكلات أمنية اجتماعية قد تكون على درجة من الخطورة، والحد من سلبياتها.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات ذات العلاقة صورة عن المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة، وبيان أهم المعوقات التي تواجه الدوائر الامنية في إمارة أبو ظبي للحد من جرائم العمالة الوافدة.

3- والتعرف على أنسب الإجراءات والأساليب التي يمكن أن تسهم في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة، والتعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المجتمع عموماً، وعلاقته بالجريمة على وجه الخصوص، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية،والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في معرفة المشكلات المترتبة على زيادة العمالة الوافدة، للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

4- قد تشكل هذه الدراسة قاعدة للبيانات والمعلومات التي لا غنى للدارسين والباحثين في جرائم العمالة الوافدة، كمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال سواء داخل دولة الإمارات أو المجتمع الخليجي بشكل عام.

4.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي.

وتحاول الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ارتكابا للجرائم وما هي حجمها و أنماطها في إمارة أبو ظبي.

2. التعرف على المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي.
3. التعرف على الإجراءات والأساليب المساعدة للوقاية من الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي.
4. التعرف على المعوقات التي تواجه جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي للحد من جرائم العمالة الوافدة.
5. الكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة، الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة) والتي تعود إلى اختلاف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
6. الكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة، الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة) والتي تعود إلى اختلاف المتغيرات الوظيفية لأفراد عينة الدراسة؟

5.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سوف تقتصر هذه الدراسة على إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحدود البشرية: سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على الضباط والأفراد العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي.

الحدود الزمنية: سوف تقتصر هذه الدراسة على الجرائم التي تم ارتكابها من قبل العمالة الوافدة خلال الفترة (2000-2007م). أما بالنسبة لتطبيق أداة الدراسة على العينة الدراسية، فقد تم خلال الشهر الأول من الفصل الثاني من العام الدراسي 3013-2014م.

6.1 تعريفات المفاهيم الإجرائية

مفهوم الجريمة

الجريمة في اللغة: الذنب، والجمع أجرام، وهو الجريمة، وقد جـرم يجـرم جرماً واجترام وأجرم، فهو مجرم وجريم. وفي الحديث الشريف: أعظم المـسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم عليه فحرم من أجل مسألته، قال ا تعالى: " حتى يلج الجمل في سم الخياط وكذلك نجزي المجرمين"؛ قـال الزجـاج " المجرمون هنا، وا أعلم، الكافرون لأن الذي ذكر من قصتهم التكذيب بآيـات ا والاستكبار عنها. وتجرم على فلان أي ادعى ذنباً عليه"، والجريمـة فـي معناهـا اللغوي " فعل الأمر الذي لا يستحسن، ويستهجن، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه (ابن منظور، 2003).

وفي الاصطلاح الجريمة(Crime) هي نوع: " خاص من الـسلوك الـذي ينتهك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية في المجتمع غير أن التفرقة بـين القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية هي أساس الاختلافات في مواقف العلماء عند نظرهم للجريمة وتحديدهم لها.

ويقصد بالجريمة إجرائيا في هذه الدراسة أي نوع من السلوك الـذي ينتهـك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية في المجتمع، والتي تكون مرتبطة ارتباط بالعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

العمالة الوافدة:

العمالة هي جمع عمال، ومفردها عامل، والعامل " هو كل من ارتبط بعقـد معين بصرف النظر عن نوع المهنة التي يزاولهـا" (الكيـالي، 2010). والوافـد بصفة عامة هو ذلك الشخص الذي ينتقل من دولة إلى دولة أخرى لغـرض معـين سواء كان قدومه إلى تلك الدولة بقصد العمل أو الزيارة أو السياحية أو غيـر ذلـك (الزهراني، 1433هـ).

ويقصد بالعمالة الوافدة إجرائيا في هذه الدراسـة الأفـراد القـادمين لدولـة الإمارات العربية المتحدة- إمارة أبو ظبي- بقصد العمل والذين يعملون لمـصلحة صاحب العمل، وتحت إدارته وإشرافه، والذين دخلوا الأراضي الإماراتية بطريقـة

نظامية، أي بتأشيرة دخول من إحدى المطارات العاملة في دولة الإمارات العربيـة المتحدةـ أو عبر موانئها أو طرقها البرية.

مفهوم الشرطة

الشرطة اصطلاحا "هيئة نظامية تؤدي واجبها فـي خدمـة الـشعب وتكفـل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العـام والآداب وحماية الأرواح والأعراض، وعلى الأخص منع الجريمة وضبطها، كمـا تخـتص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات، وتنفيذ مـا تفرضـه عليهـا القوانين واللوائح من الواجبات. والواقع أن الشرطة تؤدي وظيفتها في خدمة الشعب باعتبار أن ذلك واجب دستوري يبلور رسالة الشرطة حيث أن ذلك بمثابـة تعبيـرا عما يجب أن تكون عليه الشرطة في علاقاتها بالشعب (هلال، 2010).

مفهوم المشكلات الامنية:

الأمن في اللغة: يعني زوال الخوف وطمأنينة النفس، وأمن البلد: أطمـأن فيـه أهله، وأمن الشر (ابن منظور، 2003). وفي الاصطلاح فقد تباينـت الآراء حـول مفهوم الأمن ومقوماته وأساليب تحقيقه وتبعاً لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي ركز عليها كل تعريف. ومع ازدياد وتعقيد المشكلات المؤثرة على أمن المجتمع واستقراره شاع مؤخراً استخدام مصطلحات الأمن التخصـصي مثـل الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي وغيرها للدلالـة علـى كـل متطلب من متطلبات الأمن بمعناه الواسع وكل حلقة من حلقاته المترابطة والتي من مجموعها ينتظم عقد مفهوم الأمن الشامل (البشرى، 2000). وتعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى " **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** " (سورة قريش، الأية: 3 و 4) صدق ا العظيم.

والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، وانعـدام الأمـن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، وقد تعددت مفاهيم الأمـن وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيـرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها مـا يتعلـق بحيـاة الفـرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحمايـة الإنـسان مـن

التهديدات المباشرة لحياته، ومفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر ، بل يتفاوت المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع، والى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها ولذا فإن هذه الدراسة تركز على المشكلات الأمنية والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن في المجتمع، مع التركيز على المشكلات الأمنية الصادرة عن العمالة الوافدة.

وضمن هذا المفهوم، فإن المشكلات الأمنية هي تعرض أمن وسلامة الأفراد والجماعات إلى الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تظهر على شكل جرائم القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب.

ويقتضي تحقيق الوقاية من المشكلات الأمنية في المجتمع مواجهة الجريمة بكافة أشكالها، ومتابعة تطوراتها وأنماطها، حيث أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وهي خاضعة للتطور في كل البيئات الاجتماعية، وفي كافة الجماعات، فالجريمة والمجرم شيئان متلازمان، فلا يوجد مجرم من غير جريمة، ولا يوجد جريمة من غير مجرم.

وتعرف الدراسة المشكلات الأمنية إجرائيا في هذه الدراسة بأنها الدرجة أو التقدير الذي يحدده أفراد عينة الدراسة لدرجة إسهام العمالة الوفادة في زيادة المشكلات الأمنية في المجتمع والتي حددت في أداة الدراسة (الاستبانه).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات متسارعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الطفرة النفطية التي تم توظيفها بالطرق المثلى لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والمقيمين، وبذلك أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تصنف ضمن الدول التي تمتلك أعلى معدلات من حيث نصيب الفرد من الدخل؛ إذ تشير التقارير إلى أن الإمارات قد استطاعت أن تحقق إنجازات حضارية وتنموية ومكاسب اجتماعية لمواطنيها في وقت قياسي مقارنة بباقي الدول. وتمثل العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية وضعاً مهدداً ومقلقاً، إذ تطورت نسبها بمعدلات كبيرة جدا خلال الخمسين سنة السابقة، حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة عام 1960م (2.4 %) ثم تزايدت عام 1995م لتصل إلى (70.5 %) ثم وصلت عام 2005م إلى (71.4 %) إلى أن وصلت إلى نحو 88% من إجمالي حجم القوى العاملة في الدولة عام 2012م، حيث بلغ العدد الإجمالي للعمالة الوافدة نحو 2,695,000 وافد (المشهداني، 2013).

وطالما أثارت هذه النسب المرتفعة قلقاً متزايداً لدى سلطات الدولة التي تعرضت لضغطٍ متصاعدٍ جراء العديد من المشكلات الاجتماعية المترتبة على زيادة العمالة الوافدة، والتي يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية، مثل تدني الأجور وثباتها لمواطني الدولة، والمصحوبة بارتفاع مطرد بارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة في مختلف مناطق الدولة. ونتيجة لذلك، لم تعد الدولة في الإمارات العربية تنظر إلى قضية العمالة الوافدة على أنها مجرد قضية اقتصادية واجتماعية وحسب، بل أصبحت تعد قضية أمن قومي، حيث أصبحت لهذه المعضلة تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية وثقافية ودينية من شأنها أن تعرقل عملية تعزيز الهوية الوطنية الخليجية". (الصباح، 2009).

إضافة إلى ذلك، فقد طلبت الحكومات الغربية والمنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان المحلية من الإدارات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تنظيم أسواق العمل المحلية وفقاً للمعايير الدولية. واستجابة لهذا المطلب، أجرت هذه الحكومة عدة تغييرات، وبدأت على نحو تدريجي بإزالة القيود ومراجعة التشريعات التي تحكم أسواق العمل المحلية، مما أدى إلى زيادة القوة الاقتصادية للعمالة الوافدة في الدولة، وبالتالي سيطرتها على بعض قطاعات العمل في السوق المحلي (اليوسف، 2011).

وقد أثارت الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة قلق سلطات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي اجتماع وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في المنامة في نوفمبر 2006م، قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبد الرحمن العطية: "إن دول مجلس التعاون الخليجي، بحاجة إلى النظر إلى الحضور الهائل للعمال الوافدين بالأساس كقضية أمن قومي وليس كمسألة اقتصادية فحسب، وبخاصة في ضوء التغييرات العالمية والاتفاقيات الدولية".

إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن تحولاً جوهرياً قد حدث في قضايا العمل التي نوقشت داخل دول مجلس التعاون الخليجي فبدلاً من الاهتمام بـ (كيف يمكن تشغيل المزيد من المواطنين في القطاع الخاص؟) تحول الاهتمام إلى (كيف ينبغي التعامل مع الضغط الدولي المتزايد لتحسين ظروف عمل العمالة الوافدة؟) وقد أشار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى هذه القضية حيث قال: "إن دول المجلس تتعرض لضغوط لكي توقع من خلال منظمة التجارة العالمية على اتفاقيات تقضي بضمان أجور وحقوق متساوية للعمالة الوافدة والوطنية".

وقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة جهداً كبيراً لتنويع خريطة القوى العاملة فيها من أجل تخفيف الشعور القوي لدى السكان المحليين بوجود (غزو) أجنبي من جنسية معينة لأوطانهم. ونتيجة لذلك، أصدرت هذه الدول المزيد من تأشيرات العمل لعمال من إندونيسيا والفلبين وسريلانكا وإثيوبيا والنيبال (ديتو، 2008).

وتمثل النسبة الهائلة للأجانب من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنسبة المواطنين المحليين، مصدر قلق كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ذكرت وحدة المعلومات في مجلة Economist أن أحد التهديدات المحتملة للأمن الداخلي هو تثبيت وضع السكان المحليين كأقلية. إضافة إلى الدعوات الدولية والمحلية المتزايدة لتحسين وضع العمال في الدولة. ويسود في هذه الدول شعور عام بالإحباط الاقتصادي من هذا الوضع. كما أن التضخم المالي المتزايد والنقص الحالي الحاد في الموارد البشرية الماهرة أديا إلى وضع قضايا العمل على رأس جداول أعمال الشركات الخاصة والحكومات. ففي الإمارات العربية المتحدة، مثلاً، يكمن التحدي الفوري في أعمال البناء التي تستخدم أعداداً كبيرة من العمال الاسيويين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة (الشهراني، 2009).

إن حصيلة دراسة التهديدات الأمنية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة يشير إلى أن الحد من تداعيات وجودها المستمر على الوضع الداخلي للدولة يعتمد على مجموعة مركبة من العوامل والسياسات المتبعة ومن أهمها: البدء في مراجعة سياسات أسواق العمل المنظمة لاستقدام العمالة الوافدة، وبالتحديد تكامل سياسات الاستقدام والإدماج، وربطهما معاً بالتوجه التنموي للدولة (الدعيج، 2008). وبما أننا في عصر يتسم بسرعة المتغيرات المؤثرة في بنية الطلب على العمالة، وترابط سياسات العمالة مع مبادئ حقوق الإنسان بصورة أكثر قوة من أي حقبة مضت، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون مدعاة للخوف بل يتعين اغتنام هذه الفرصة لتطوير سياسات الاعتماد على العمالة الوافدة للتكامل مع سياسات توطين الوظائف ودمج الشبان والشابات في الدولة في وظائف مجدية ولائقة، والاستفادة من مخزون العطاء الخلاق لهذا الجيل في العمل.

ومن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة الآثار السلبية الناتجة عن زيادة نسبة العمالة الوافدة، هو ما أشار إلية (الزهراني، 2007) و (العليمي، 2005) هو إحداث بعض الضغوط غير المواتية على قضية استتباب الأمن، ذلك لأنها تؤثر على نوع ومعدل ارتكاب الجريمة، ونظرا لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا قويا بالبناء الاجتماعي

للمجتمع فإن أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي يحدد بالتالي على نوع ومعدلات الجريمة. ومن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يلي:

اقتصاديا: تزايد نسبة البطالة بين مواطني معظم إمارات الدولة، والتي وصلت في بعضها إلى نسب غير مسبوقة، حيث بلغت نسبة البطالة 1.9% عام 2001م، وارتفعت إلى 3 % عام 2004م، إلى أن وصلت إلى نحو 3.8% عام 2012م. إضافة إلى إهدار المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج (المشهداني، 2013).

وفي هذا الصدد فإن العمالة الاسيوية بحصولها على فرص العمل خارج بلدانها تعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي في بلدانها، وذلك من خلال إدخال كميات لا بأس بها من العملات الصعبة التي تقوم بتحويلها من البلدان العاملة فيها، فبالرغم من إن العمالة الوافدة تحصل على أجور منخفضة إلا أن مجموع التحويلات يشكل نسبة غير بسيطة من العملات الصعبة الخارجة من دولة الإمارات العربية.

سياسياً: محاولة تدخل بعض حكومات الدول المصدرة للعمالة الوافدة في القوانين الصادرة من قبل الحكومة بحق العمال المخالفين لقوانين العمل والعمال.

ثقافياً: أن للعمالة الوافدة تأثيراً خطيراً على ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته، ويتمثل ذلك في تأثيرها على الهوية الإسلامية والعربية للأفراد، مثل شيوع المفردات والقيم الدخيلة في اللغة والثقافة المحلية (وطفة، 2007). وتتوزع نسب جنسيات العمالة الوافدة والموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث الجنسية: العمالة الهندية 52 %، العمالة الباكستانية 10 %، العمالة البنغالية 13 %، العمالة العربية 11 %، عمالة أخرى 3 %، وهي العمالة من الدول الأوروبية متمثلة بالخبراء وأصحاب الخبرة والمهارة. ويبين تقرير منظمة العمل العربية أن نسبة العرب الذين استقبلتهم دولة الإمارات العربية المتحدة تراجعت من 72 % في منتصف السبعينيات إلى أقل من 23 % بنهاية 2008، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 49 % في الفترة بين عامي 1975 و2008." (الغيث، 2010).

اجتماعياً: هناك علاقة طردية بين الجريمة وتدفق العمالة الأسيوية على الدول الخليجية، لاسيما أن تلك العمالة تأتي محملة بأنماطٍ من السلوك والعادات والتقاليد واللغة المغايرة للمجتمعات الخليجية، منها ارتباطهم بجرائم أخلاقية وجنائية لم تكن تعرفها هذه المجتمعات من قبل.

وطبقاً لإحصاءات وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت نسبة الجرائم التي ارتكبها الوافدون والأجانب إلى 84%، وعلى الرغم من كون هذه التأثيرات السلبية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة للعمالة الوافدة على اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن هناك عوامل أخرى تعتبر أكثر تأثيراً سلبياً علـى المورد البشري الوطني وهـي (المـشهداني، 2013؛ النجـار، 2009؛ الغبـرا، 2009م).

1. أنها ساعدت على زيادة نسبة البطالة بين المواطنين المحليين حيث تتنافس العمالة الوافدة لانخفاض أجورها، مع المواطنين وخصوصاً الخريجين الجدد على بعض الوظائف والتخصصات المتاحة في سوق العمل.
2. عملت على نشوء تغييرات مختلفة في المجالين الاجتماعي والثقافي، كان أكثرها ذو تأثيرات سلبية على المجتمع الإماراتي.
3. عملت على تكوين الخلل في التوازن السكاني في الدولة بسبب زيادة نسبة الجنسيات الوافدة عن نسبة الجنسية الأصلية للبلاد، وربما قد يؤثر ذلك في بعض النواحي الثقافية.
4. إن الاستمرار بالاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية دون وضع محددات منطقية سيعمل على ضعف التخطيط في استثمار المورد البشري الوطني والاستفادة من الكفاءة المتوفرة فيه.
5. نشوء مشاكل أمنية متعددة، تبدأ من ظهور مستوى معين من جرائم السرقة من قبل بعض العمالة الوافدة، أو بالنسبة للمشاكل المترتبة على تعدي أصحاب العمل على العمال.
6. تعطيل الاستفادة من الطاقات الوطنية والتي تتميز بامتلاكها قدرات علمية جيدة نتيجة تدريبها في الخارج، فبسبب توفر عمالة أجنبية بنفس الكفاءة لكنها أرخص

أجوراً فإن ذلك سيحول دون أن تأخذ هذه العمالة الوطنية فرصتها الحقيقية في الحصول على العمل المناسب والذي يضمن اشتراكها في التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر.

7. وهناك العديد من المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة التي ترافق العمالة الوافدة والتي تؤثر على أفراد المجتمع وتماسكه فكثيراً من العمالة الوافدة تتمايز دياناتها وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها مما يساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفها وارتكابها جرائم السرقة والتزوير وغيرها.

ويشير (الغيلاني، 2008) إلى وجه آخر من أوجه الخطر الأمني لهذه العمالة الوافدة، وهو استخدامها وتوظيفها في خلق مناخ من الإثارة والتشهير بالدولة من خلال استغلال التظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها فئات من الوافدين للمطالبة ببعض الحقوق والامتيازات، وأن المشكلة في هذه المظاهرات أنها تستخدم كورقة ضغط على الدولة، حيث أن كثافة استثمارات العمالة الوافدة في الدولة لها انعكاسات على القرار السياسي ومدى استقلاليته؛ إذ تكون الدول التي ينتمي إليها الوافدون معنية بشكل أساسي بحماية رؤوس أموال أبنائها، وربما تكون ممارسة ضغوط معينة للدفع بقرارات سيادية تخدم المصالح الاقتصادية للوافدين أحد أشكال هذه الحماية.

ولقد تعددت الأطر النظرية والمنهجية في دراسة الجريمة في دولة الإمارات العربية بحسب اتجاهات الباحثين واختلاف تخصصاتهم العلمية، وتتخذ هذه الدراسة من المنظور الاجتماعي إطاراً تصورياً تنطلق منه، حيث تعد جرائم الوافدين في ضوء هذا المدخل إفرازاً اجتماعياً ناتجاً عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي حدثت في المجتمع الإماراتي، ويطرح هذا المنظور رؤية للجريمة من خلال اتجاهين أساسيين:

الأول: ربط التغيرات في معدلات جرائم الوافدين بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي، وهنا يتم الربط بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات؛ مثل حجم العمالة الوافدة ومعدلات التحضر والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.

الثاني: ربط معدلات جرائم الوافدين والتفاعل الذي يحدث بينهم وبين أفراد المجتمع الإماراتي داخل البناء الاجتماعي، والذي من خلاله يتشكل سـلوك العمالـة الوافدة سواء كان جانحاً أم سوياً.

2.1.2 أسباب زيادة أعداد العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية

تكمن المشكلة الحقيقية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة فـي اعتماد الدولة على هذه العمالة وخاصة (الاسيويين) بشكل مكثف وكبير جـدا فـي معظم المجالات والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة، بحيـث أصـبحت كافـة مؤسسات الأعمال والشركات ودوائر الدولة في الإمارات العربية لا تخلو من العمالة الوافدة التي تقوم بكافة الأعمال الفنية والإدارية وغيرها. ولقـد أشـار (المطـوع، 2007) الى أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة العمالة الوافدة في الدولة:

أولاً: خطط التنمية الاقتصادية: أدت زيادة عائدات النفط وتوظيفهـا فـي مـشاريع التنمية والبنية الأساسية والتوسع العمراني في الدولة إلـى زيـادة الحاجـة لاستقدام العمالة الوافدة من الدول الأفريقية والأسيوية الماهرة والعادية، وذلك من أجل توفير سبل الحياة العصرية للمواطنين في الدولة وتهيئـة الظـروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها، حيـث أظهـرت المؤشرات الأخيرة للتنمية البشرية التي نشرت في نهاية عام 2010 مقارنـة بنفس المؤشرات عند بداية حساب مؤشر التنمية البشرية لعام 1991 حيـث نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت اتجاهاً صاعداً على سلم دليل التنمية البشرية، حيث كانت في عام 1991 تحتل المرتبة (56) بـين دول العالم أما في عام 2010 فقد وصلت إلى المرتبة (32) ويعود الفضل فـي ذلك إلى التقدم المذهل والسريع في جوانب الصحة والتعليم والدخل على حـد سواء.

ثانياً: تدني أجور العمالة الوافدة: تعد تدني أجور العمالة الوافدة من أهـم الأسـباب التي دفعت الدولة لاستقدامها من الخارج، حيث ساعدت الظروف الاقتصادية

الصعبة التي تعيشها الدول المصدرة لهذه العمالة في توفير أعداد كبيرة من العمالة الماهرة بأجور متدنية.

ثالثاً: ضعف إقبال الشباب في دولة الإمارات على الأعمال الفنية والتقنية: يعد زيادة إقبال الشباب في الإمارات المتحدة على الالتحاق بالكليات النظرية وعزوفهم عن الالتحاق بالكليات العلمية والتقنية من الأسباب الرئيسة لزيادة الاعتماد على العمالة الوافدة في الأعمال التقنية وأعمال الصيانة وغيرها.

رابعاً: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التعليم والوعي لدى المرأة أدى إلى مشاركتها في تحمل الأعباء في الحياة المعيشية وذلك بخروجها إلى العمل مما أدى إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة في البيوت والتي تقوم بأعمال تربية الأطفال أو الخدمة والإشراف على المنازل والأمور المنزلية الأخرى.

سلبيات زيادة العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية

يمكن إيضاح أهم سلبيات العمالة في النقاط التالية:

أولاً: على مستوى الدولة: تعمل زيادة العمالة الوافدة على زيادة تكلفة توفير الخدمات العامة والضغط عليها وخاصة في بعض الخدمات التي تتطلب مصادر نادرة للحصول عليها، ويؤدي أيضا إلى عدم التوزيع العادل للثروة والدخل القومي نتيجة تدني الأجور والرواتب، ويؤدي أيضا إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الدول نتيجة تعدد العرقيات والثقافات واللغات والقيم الشاذة (العامري، 2008).

ثانياً: على مستوى الأفراد والشركات: يؤدي اعتماد الشركات ومؤسسات الأعمال على العمالة الوافدة الرخيصة إلى سيطرة هذه العمالة على تلك الأعمال وصعوبة إحلالها بالعمالة المحلية، أما على مستوى الأفراد فتؤدي زيادة العمالة على تخفيض الأجور نتيجة زيادة العرض في سوق العمل، ومنافسة العمالة الوافدة على فرص العمل المتوفرة مما يؤدي إلى تقليص فرص العمل أمام نسبة كبيرة من المواطنين في الدولة(باقر، 2006).

3.1.2 الإجراءات المتبعة في الحد من زيادة أعداد العمالة الوافدة

عملت إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة على اتخاذ بعض التدابير والإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر المترتبة على زيادة العمالة الوافدة في الدولة، ومن أهمها، ما يلي: (الشامسي، 2008).

1. وضع إستراتيجية محددة للقطاع الخاص لتشغيل نسبة معينة من المواطنين وخصوصاً خريجي الجامعات، مع مراعاة جودة الأجور الممنوحة مقارنة بنظرائهم من العمالة الوافدة.
2. تحديد بعض الوظائف الحكومية لأصحاب المستويات الجامعية من المواطنيين فقط، وعدم منحها للعمالة الوافدة.
3. وضع ضوابط محددة للتقليل من استقدام العمالة الأجنبية تدريجياً مع وضع نظام رقابي لمحاسبة العمالة غير المشروعة، وإبعادها وتحديد مصادر جلبها، كما يتم وضع خطط مدروسة لاستبدالها بالعمالة الوطنية لتحل محلها.
4. زيادة الميزة التنافسية للعمالة الوطنية على العمالة الوافدة من خلال زيادة تكلفة العمالة الوافدة، والتي تجر أصحاب الأعمال إلى تفضيل المواطن لقلة الالتزامات المادية نحوه.
5. تحديد الطلب على نسبة العمالة الوافدة غير الماهرة، ورفع الطلب على نسبة العمالة ذات المؤهلات الأكاديمية والخبرة، مع عدم منافستها للمواطن، إضافة إلى زيادة الرسوم والضرائب المفروضة على استقدام العمالة الأجنبية.
6. إلزام المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية وضع أسس مهنية كقاعدة إستراتيجية تستند عليها في إعادة هندسة الوظائف التي يقصد بها تشغيل العمالة الوطنية، وذلك لإكساب هذه الوظائف عناصر إضافية لتحفيز المواطن للقبول بها دون الشعور بأنها غير مناسبة له.
7. وضع مخطط محدد زمنيا لاستقدام العمالة الوافدة الماهرة بشكل مؤقت، والعمل على تصميم برنامج دقيق لتخريج نخب من المورد البشري الوطني بنفس التخصصات والمهارات المطلوبة، ليحل محل هذه العمالة الأجنبية الماهرة في المستقبل.

وفي هذا الإطار فقد وضعت دولة الإمارات العربية لعام 2011م إستراتيجية تحتوي على أكثر من 25 برنامجاً ومبادرة منها تعزيز قدرات جميع موظفي الجهات الحكومية الاتحادية، تمكين المواطن الإماراتي لتولي ادوار ومناصب قيادية وفنية تخصصية، خلق ثقافة مبنية على الأداء الممتاز والإنتاجية العالية، تطوير إدارات الموارد البشرية ودعمها بتقنيات عالية، استقطاب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها في فئات الوظائف الرئيسية في القطاع الحكومي الاتحادي (الإستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013).

ومن التجارب الرائدة في الحد من مشكلة العمالة الوافدة على الاقتصاد الوطني، تجربة مملكة البحرين التي طرحت مشروعا متكاملا لإصلاح سوق العمل البحريني تركز على ان يصبح العامل البحريني هو المفضل للعمل لدى القطاع الخاص من خلال جعل اللوائح والقواعد التي تنظم سوق العمل أكثر مرونة بحيث لا تعرقل عمل القطاع الخاص وتوظيف البحرينيين ذوي الكفاءة العالية وتسهيل عملية تنقل العاملين الأجانب بين أرباب العمل. كما قامت في هذا المجال بعدة خطوات منها على سبيل المثال ما يلي (الغيث، 2010):

1. استحداث برامج جديدة لمكافحة البطالة وتوظيف العاملين من خلال المشروع الوطني للتوظيف وتوفير برامج التدريب وإعادة التأهيل لتطوير القدرات الفنية والمهارات المهنية للكوادر الوطنية الباحثة عن عمل.
2. دعم مشاريع وخطط البحرنة وإعادة النظر في قانون العمل في القطاع الأهلي وزيادة نسبة البحرنة؛ خصوصا في بعض القطاعات الخدمية.
3. الحد من استقدام العمالة الأجنبية وقصر إصدار رخص العمل على وزارة العمل للحيلولة دون إساءة استخدامها.
4. إنشاء هيئة تنظم سوق العمل بهدف إيجاد الاستراتيجيات والخطط اللازمة للارتقاء بسوق العمل.
5. إنشاء صندوق العمل بهدف تمويل عمليات تطوير كفاءة مؤسسات القطاع الخاص وبرامج تدريب المواطنين.

4.1.2 الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة

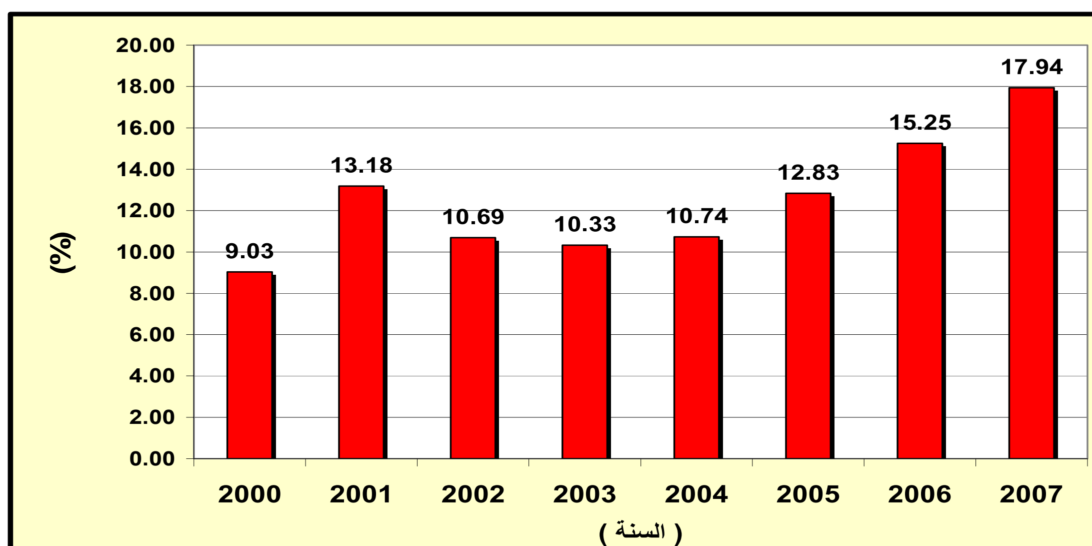
كان للآثار الناجمة عن الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافـدة والخـسائر البشرية والمادية الفادحة من إصابات ووفيات ومشاكل اجتماعيـة واقتـصادية فـي المجتمع، أن تحولت هذه الظاهرة إلى ظاهرة تثير اهتمام المسئولين وأفراد المجتمـع في إمارة أبو ظبي بشكل خاص وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وذلك للزيادة في أعدادها سنة بعد أخرى. ويوضح الجدول (1) والشكل (1) تطور أعـداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافـدة في إمارة أبو ظبي فـي الفتـرة (2000-2007 م). ومما تجدر الإشارة إليه بأن الإحصائيات المستخدمة في هذه الدراسة، هي فقط لغاية عام 2007م، وما بعد ذلك، فلم يتمكن الباحث من الحصول عليها، بـسبب اعتبارها بيانات سرية تحتفظ بها وزارة الداخلية.

جدول (1)

تطور أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي في الفترة (2000-2007 م)

السنوات	عدد الجرائم	النسبة المئوية (%)	معدل التغير النسبي (%)
2000	23610	9.03	-
2001	34453	13.18	4.15
2002	27936	10.69	-2.49
2003	26999	10.33	-0.36
2004	28058	10.74	0.41
2005	33546	12.83	2.10
2006	39865	15.25	2.42
2007	46899	17.94	2.69
المجموع	261366	100	-

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة من وزارة الداخلية بامارة ابوظبي(2000-2007م).



شكل (1)

التوزيع النسبي لتطور أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي في الفترة (2000-2007 م)

فيلاحظ من تحليل بيانات أعداد الجرائم في إمارة أبو ظبي في فترة الدراسة (2000- 2007م) في الجدول (1) نجد أن أعداد الجرائم في إمارة أبو ظبي في زيادة مطردة. ويتضح أن عدد الجرائم في عام 2007م، زاد بمعدل **2.69 %** جريمة عما كان عليه في عام 2000م، شكل (1) وقد بلغ مجموع عدد الجرائم خلال فترة الدراسة (2000- 2007م) نحو 261366 جريمة.

جنسية الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

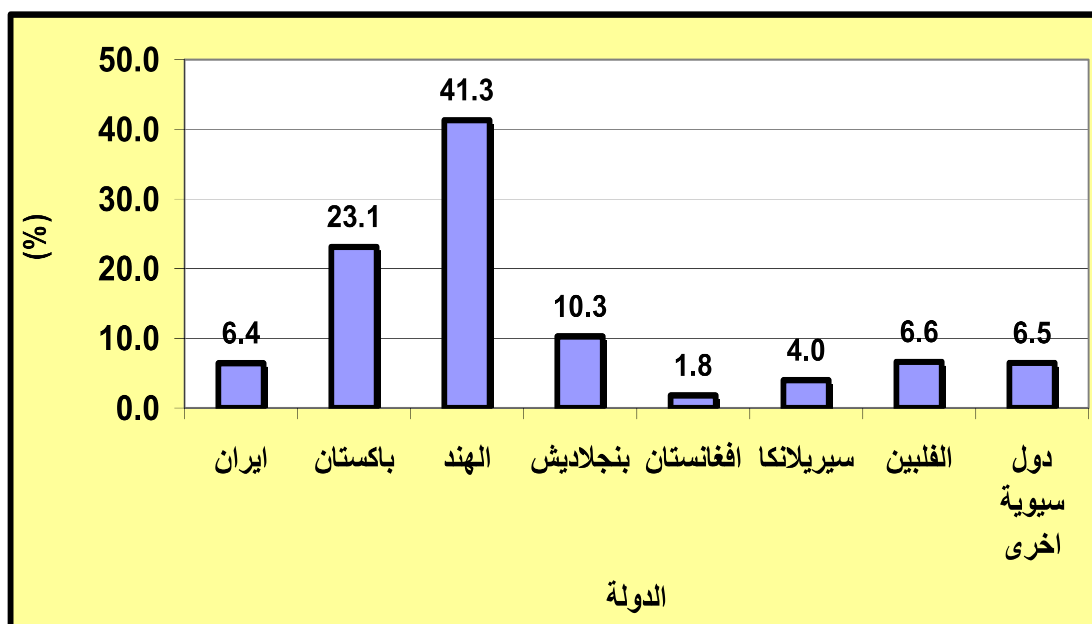
يوضح الجدول التالي (2) توزيع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب جنسية مرتكبيها، وكذلك يبين الشكل (2) التوزيع النسبي للمشاركين في الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة حسب الجنسية في إمارة أبو ظبي في الفترة (2000-2007 م)

جدول (2)

توزيع أعداد الجرائم في إمارة أبو ظبي حسب الجنسية خلال الفترة (2003-2007)

جنسية مرتكبي الجرائم	2003	2004	2005	2006	2007
	السنوات				
إيران	1871	1898	2205	2567	2720
باكستان	6369	6619	7580	8931	11050
الهند	10661	11530	13935	17031	19315
بنجلاديش	3089	3073	3743	3984	4128
أفغانستان	564	520	498	750	849
سيريلانكا	1319	1062	1293	1446	1860
الفلبين	775	1435	1916	2815	4648
دول أسيوية أخرى	2351	1921	2376	2341	2329
المجموع	26999	28058	33546	39865	46899

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات القيادة العامة لشرطة أبو ظبي، 2008.



شكل (2)

التوزيع النسبي لأعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة حسب جنسية مرتكبيها في إمارة أبو ظبي في الفترة (2000-2007 م)

يلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن معظم المشتركين في الجرائم من العمالة الوافدة هم من الهنود وبنسبة كبيرة بلغت (41.3 %)، ويلاحظ أيضا أن نسبة الباكستانيين المشاركين في الجرائم قد احتلت المركز الثاني وبنسبة (23.1 %)، يليها في الترتيب الثالث حاملي الجنسية البنغالية وبنسبة (10.3 %)، يليها في الترتيب الرابع حاملي الجنسية الإيرانية (6.4 %). مع العلم بأن العمالة الوافدة والموجودة في سوق العمل تتوزع بشكل عام حسب الجنسيات على النحو التالي: العمالة الهندية 52 %، العمالة الباكستانية 10 %، العمالة الآسيوية 13 %، العمالة العربية 11 %، عمالة أخرى 3 % وهي العمالة من الدول الأوربية متمثلة بالخبراء وأصحاب الخبرة والمهارة (غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، 2012).

أنواع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

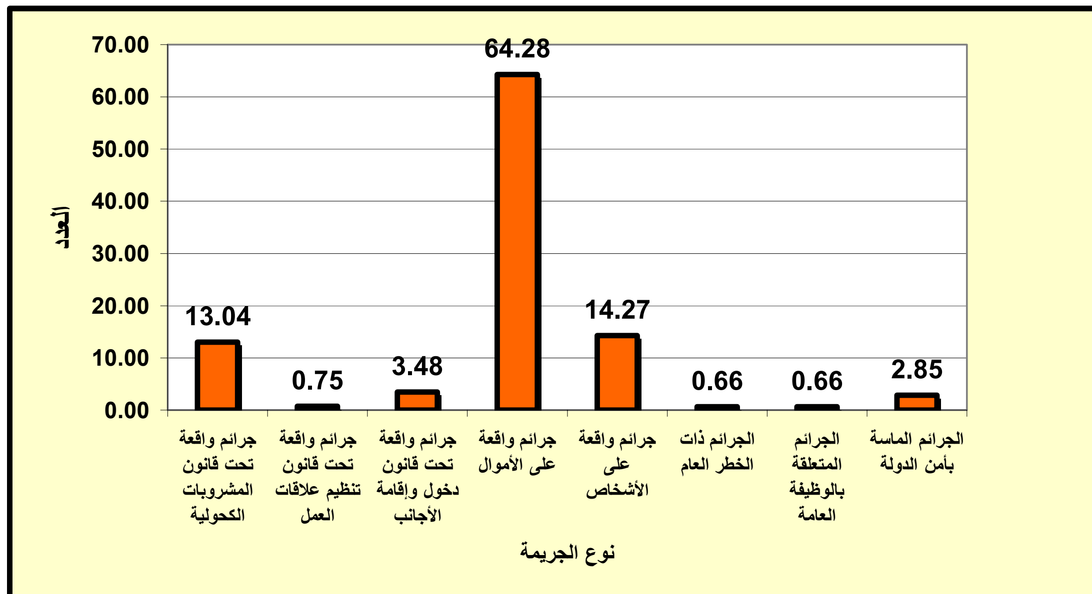
يوضح الجدول التالي (3) توزيع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب نوع الجريمة، وكذلك يبين الشكل (3) التوزيع النسبي لنـوع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبـي فـي الفتـرة (2000-2007 م)

جدول (3)

أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة حسب نوعها في إمارة أبو ظبي في الفترة (2003-2007 م)

نوع الجريمة المرتكبة	2003	2004	السنوات 2005	2006	2007
جرائم واقعة تحت قانون المشروبات الكحولية	3634	4028	4822	5531	6080
جرائم واقعة تحت قانون تنظيم علاقات العمل	131	206	236	234	350
جرائم واقعة تحت قانون دخول وإقامة الأجانب	3802	4549	5813	6567	1622
جرائم واقعة على الأموال	14283	13284	15595	20732	29973
جرائم واقعة على الأشخاص	4041	4660	5513	5454	6652
الجرائم ذات الخطر العام	208	65	124	92	310
الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة	125	101	105	118	310
الجرائم الماسة بأمن الدولة	609	173	109	193	1329
أخرى	166	992	1229	944	237
المجموع	26999	28058	33546	39865	46899

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات المجموعه الاحصائية السنوية الصادرة من وزارة الداخلية بامارة ابوظبي(2000-2007م).



شكل (3)

التوزيع النسبي لأعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة حسب نوع الجرائم المرتكبة في إمارة أبو ظبي في الفترة (2000-2007 م)

يلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) بأن معظم الجرائم المرتكبة في منطقة الدراسة قد أخذت شكل الجرائم الواقعة على الأموال وبنسبة (64.28%)، ويليها الجرائم الواقعة على الأشخاص وبنسبة (14.27%)، وفي الترتيب الثالث الجرائم الواقعة تحت قانون المشروبات الكحولية حيث بلغت نسبتهما في المتوسط 13.04 % من مجموع الجرائم المرتكبة خلال فترة (2000-2007)، وبتحليل كل نوع جريمة على حدة، يلاحظ أن نسبة كبيرة من الجرائم ناتجة عن مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب وبنسبة (3.48%)، والجرائم الماسة بأمن الدولة فقد بلغت نسبتها 2.85 % في المتوسط.

5.1.2 دور جهاز الشرطة في الوقاية والحد من جرائم العمالة الوافدة

تعد أجهزة الشرطة الحلقة الأولى من أجهزة العدالة الجنائية، التي تتصدى لظاهرة الجريمة في المجتمع، من خلال إجراءات المنع والضبط وهي ما تعرف بالإجراءات التقليدية للشرطة، ولقد حدثت العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إمارة أبو ظبي، أثرت بدورها على اتجاهات الجريمة في المجتمع،

كما اقترنت هذه التغيرات بتزايد في الأعباء الملقاة على جهاز الـشرطة (ممـدوح، 2005).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة أُنشئت وزارة الداخليـة منـذ اسـتقلال الدولة، والواقع أنه منذ ذلك التاريخ تعمل وزارة الداخلية ممثلة بجهاز الشرطة فيها على تدعيم الأمن وتطوير خدماته لتحقيق الطمأنينة والأمان لكـل أفـراد المجتمـع الإماراتي من خلال مسايرة التقدم العلمي لكشف الجناة ومكافحة الجريمة والتوصل إلى مرتكبيها بالأسلوب العلمي. ولقد أنشئت الشرطة في إمارة أبو ظبـي لتحقيـق أهداف مجتمعية نوعية لا تستطيع أي من المؤسسات الأخرى القيام بها.

ويقع على عاتق جهاز الشرطة عبء حماية أفراد المجتمع وضمان سـيادة الأمن ولعل مما يزيد من تفرد جهاز الشرطة أنه يتعامل مع جميع فئات المجتمـع وليس مع فئة محددة. والواقع أن هذه المهام جعلت من المؤسسة الـشرطية نقطـة اتصال مباشر مع الجمهور. وفي إطار هذا التصور قامت وزارة الداخلية باستحداث إدارات جديدة كإدارة شئون العمليات وطورت شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تربط كافة مراكز الأمن ودعمت وحدة خفر السواحل بالرجال المدربين والزوارق الحديثة والضفادع البشرية للعمل على وقف التسلل والتهريب. وتم إنشاء فرع للتحقيقـات الجنائية وإنشاء المختبر الجنائي، كما تم أيضا افتتاح قسم المرور حيث قام بإعـداد سجل لكل مركبة ومنح التراخيص الخاصة بالقيادة. وتتبع أجهزة الشرطة في إمارة أبو ظبي بالأسلوب العلمي الحديث في أعمالها، وقد سايرت الدول المتقدمة في ميدان استخدام العلم في الكشف عن الجرائم والتوصل إلى فاعليها للحد من انتشارها. ومن الإنجازات الهامة ايضا التي قامت بها وزارة الداخلية إنشاء دائرة الشرطة والجنسية التي قامت بتحديد نسب من يطلب الجنسية وتدقيق الجوازات. ومن ناحيـة أخـرى استعانت المطارات بأجهزة الكمبيوتر لتخزين المعلومات والبيانات الخاصة بالقادمين والمغادرين من البلاد وكذلك المطلوبين والممنوعين من السفر (البـشري، 2003؛ البلبيسي، 2011).

وتعمل القيادة العامة لشرطة أبو ظبي بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى للوصول إلى مجتمع أكثر أماناً، وتسعى إلى المحافظة على الاستقرار والحد مـن الجريمـة

وإزالة شعور الخوف منها، وكذلك المساهمة في تحقيق العدالة بين صفوف الجمهور العام. وتتلخص رؤية القيادة في أن تصبح قوة الشرطة أكثر فعالية ميدانياً، وفي الاستجابة لاحتياجات المجتمع، والتمتع بأعلى درجات النزاهة والتدريب. وفي إطار تطوير جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي لم يقتصر الأمر على تعيين الرجال في هذا الجهاز، بل شمل أيضا النساء والفتيات باعتبارهن نصف المجتمع. وقد تولى معهد الشرطة النسائية هذه المهمة وقام بتدريب الفتيات، وأعد لهن دورات تدريبية يتلقين فيها محاضرات شرطية ودينية وثقافية في مجال تخصصهن بالإضافة إلى التدريب على استعمال الأسلحة والتمارين الرياضية. وتمارس ضابطات الشرطة أعمالهن في إدارة المطار وفي تراخيص المرور وفي السجون وفي أقسام التحقيقات وتعتبر هذه الأماكن مناسبة إلى حد كبير لطبيعة عمل المرأة (القيادة العامة لشرطة أبو ظبي، 2013).

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الداخلية قد قامت بجهود كبيرة ومستمرة لوضع الأسس والخطط المدروسة لوحدة الشرطة وذلك من خلال توحيد القوانين واللوائح والإجراءات والنظم المعمول بها وتعديلها لتتلاءم مع مسيرة الوحدة السياسية التي لا تتحقق دون توحيد أجهزة الأمن في جهاز واحد له صلاحيات أشمل على مستوى الدولة (وزارة الداخلية، 2013). وفي هذا الصدد يمكن القول إن أجهزة الشرطة بكافة الإمارات قد سارعت إلى تحقيق ذلك الهدف وقامت بدمج أجهزتها بعضها مع بعض، وجاء توحيد ودمج أجهزة الشرطة والأمن ليشكل دفعة قوية في كل إدارة. كذلك توحدت هيئات الحدود وحراس المنافذ البرية والبحرية والجوية لتزداد فاعليتها في مراقبة الوافدين وحراسة الحدود من حوادث التسلل والتهريب ومحاولة دخول البلاد بطريق غير مشروعة بالإضافة إلى كل هذا توضع باستمرار خطط لإجراء مسح كامل لاحتياجات الشرطة والمرافق المختلفة في الإمارات في مجال إعداد القوة البشرية وتوفير الأجهزة المطلوبة لإدارات الوزارة ومؤسساتها الأمنية والشرطية حتى يمكن تأدية جميع متطلبات الأمن بعد الزيادة المطردة للسكان والتوسع العمراني الذي نشأ عن التطور والنمو الاقتصادي الذي

تشهده كافة مرافق الدولة (مركـز البحـوث والدراسـات الأمنيـة، امـارة ابـو ظبي،2013).

6.1.2 النظريات المفسرة للمشكلات الأمنية للعمالة الوافدة

نظرية الصراع الثقافي (Sellin , 2005).

تسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم زيادة انتشار الجرائم في إمارة أبو ظبي في العقود الأخيرة، نتيجة للهجرة الخارجية للعمالة الوافدة في المجتمع، من مختلف الدول في العالم ومن مختلف الجنسيات والديانات، والثقافات، والأعـراق، والقـيم، والأنماط الثقافية، ويعد العالم سيلين "Sellin" من رواد نظرية الصراع الثقافي في المجتمع، حيث يؤكد على أن الاختلاف في معـدلات الجريمـة بـين الجماعـات، والتجمعات البشرية ما هو إلا "انعكاس للتباين بين الجماعات الأولية التي تنتمي إليها تلك التجمعات، وقد أسس سيلين فكرته هذه في ضوء ما يعتقـده مـن أن الـسلوك الاجتماعي تنشأ قواعده عن الحياة الاجتماعية لأفراد الجماعة البشرية؛ فكل جماعـة تنظم أنشطة أعضائهما بما يحقق المحافظة على نشاط الجماعة. وبـذلك فـإن كـل جماعة يمكن اعتبارها ذات مرجعية معيارية، بسبب ما تفرضه من قواعد سـلوكية ملائمة للأوضاع، والأنشطة الحياتية لهذه الجماعة. ولذا فإن الفرد يكون عضواً في جماعة يتوقع منه اتفاق سلوكياته ليس فقط مع قواعد الـسلوك الخاصـة بجماعتـه المباشرة؛ بل أيضاً مع قواعد السلوك الخاصة بالجماعات الأخـرى فـي محيطـه الاجتماعي" (Sellin ,2005).

فالفرد باعتباره عضواً في جماعة أولية تمثل المؤسسة التي تنقـل القواعـد السلوكية التي تحكم توجه الجماعات التي ينتمي لها، "ويكتسب منهـا جميـع تلـك القواعد السلوكية، وفي الوقت نفسه هو عضو أيضاً في جماعات أخـرى متعـددة. كالجماعة السياسية أو الجماعة الدينية أو الجماعة الرياضية ونحو ذلك. ولكل جماعة من تلك الجماعات قواعد سلوكية تنظم الأوضاع الخاصة بتلك الجماعات، قد تتفـق أحياناً هذه الجماعات مع مبادئ السلوك التي اكتسبها الفرد من عائلتـه، وأصـبحت جزءاً هاماً من شخصيته، وقد تتعارض هذه الجماعات أحياناً أخرى مع تلك القواعد

السلوكية وتضعف من استمرار إتباع الفرد لها، ووفقاً لذلك فإن "سيلين" يـرى أنـه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيداً ازداد عدد الجماعات المعيارية التـي تمـارس ضغوطاً على الفرد، وتكون القواعد الخاصة لكل جماعة في خلاف وتعارض مـع قواعد الجماعات الأخرى" موثق في (الخليفة، 2001م).

إن صراع القواعد يظهر بوضوح عندما تتحكم مجموعة من القواعد المختلفة في الوضع الحياتي الذي يجد الفرد نفسه فيه، أي: أن القواعـد الـسلوكية لجماعـة واحدة من الجماعات التي ينتمي لها الفرد ربما تسمح له بالاستجابة إيجابيـاً لهـذا الوضع، في حين أن قواعد السلوك لجماعة أخرى من تلك الجماعات التـي ينتمـي إليها تسمح له ربما باستجابة معارضة لذلك الوضع. وعلى ذلك فإن لكل فـرد مـن وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها استجابات صحيحة وسـوية، واستجابات شاذة وخاطئة لردود الفعل على الأوضاع الحياتية التي يجد المرء نفـسه فيها باستمرار، وذلك وفقاً للقيم الاجتماعية التي قامت بوضع تلك الطرق والقواعد، فقواعد السلوك إذاً تكون موجودة طالما وجدت الجماعات الاجتماعية، كما أن تلـك القواعد ليست من صنع جماعة معيارية معينة، وليست حصراً على حلول سياسـية بذاتها، وليس من الضروري أن تكون تلك القواعد السلوكية منسجمة مع القـانون أو نابعة منه (Sellin ,2005).

ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي الذي يكون نتيجة لعملية النمو الثقـافي أو مـا يسمى بالنمو الحضاري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي آخر. ويمكن أن تساهم نظرية الصراع الثقافي في ما هو واقع في المجتمع في إمارة أبو ظبي، والمتمثل في الثقافات المختلفة للعمال الوافدين الذين قدموا للعمل عندما تهاجر جماعة من منطقة ثقافية معينة إلى منطقة ذات ثقافة خاصة بها فمن الغالب أن يحمل هؤلاء معهم أنماط معينة من الثقافة تصطدم مـع قواعد السلوك في المنطقة الثقافية المهاجر إليها.

نظرية الإحباط

من بين الاتجاهات النظرية التي تفسر جرائم الجرائم الوافـدة فـي الـدول المهاجر إليها، الاتجاه القائم على فرضية الإحباط، ففرضية الإحباط تفسر جـرائم

الوافدين من خلال وعي وشعور هذه العمالة بالإحباط والحرمان، الذي يعني الخطر والتهديد لإشباع حاجاتهم الأساسية، ومن ثم فإنه إذا تعذرت أو فشلت أمـام هـؤلاء مسالك التعبير عن هذا الخطر وتغييره بالوسائل السليمة المشروعة، استثيرت فـي أنفسهم النزعة إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والتزوير والاعتداء على المال العام، للتعويض عن الفشل في تحقيق الأهداف، وهي هنا العوائد المالية والذي تسعى معظم العمالة الوافدة لتوفيرها. (السمري، 2009م)

وتتعدد مصادر الإحباط المؤدي إلى الجريمة لدى العمالة الوافدة، فقد يكـون مرده إلى المجتمع الذي يعيش فيه العامل الوافد، أو لعدم إشباع حاجة من حاجاتـه الأساسية، وفي هذا الصدد يشير (وليامز ومارلين، 1996) إلى أن مشاعر الإحبـاط التي تهيمن على الأفراد مرجعها إلى عدم إشـباع حاجـاتهم النفـسية والفكريـة والاجتماعية والتي تتمثل في الحاجة إلى الاستقلال والزواج وبناء أسـرة والعمـل والشعور بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الشعور بالإحباط في ظل عدم تحقيق هذه الحاجات لدى العمالة الوافدة يولد لديهم أفكارا منحرفة تدفعهم نحو الجريمة التي تستهدف مسبب هذا الإحباط، أو بالأحرى نحو المجتمع وقيادتـه وأنظمتـه التـي يعتبرها الأفراد مصدر هذا الإحباط.

ومن العوامل التي تجعل العمال الوافدين مستهدفين للانجذاب نحو إرتكـاب الجريمة هو الشعور بأن معاييرهم وقيمهم الحضارية التي اعتادوها لم تعـد كافيـة لإعطائهم ما يرضيهم، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء الأفراد إلى الإحباط وتبني أفكـار جديدة قد تكون مغايرة أو متعارضة مع أفكار مجتمعه، مما يدفعه إلى الانحـراف وبالتالي الوقوع في الجريمة.

ويمكن القول بأن الإحباط عامل مهم في إحداث الجريمة لدى العمالة الوافدة، حيث أن للإحباط علاقة كبيرة بالاضطرابات النفسية والسلوكية التي يمكن أن تظهر لديهم، فإذا ما أتيح للعامل الوافد المحبط فرصة للتعبير عـن اضـطراباته وتهدئـة غليانه النفسي الذي يعيش فيه، فإنه يعبر عنه بطرق مختلفة مثل العدوان والوقـوع بالجريمة، وبهذا يتضح أن الجريمة التي يرتكبها العامل الوافد الناجمة عن الإحبـاط يرجع لعدة عوامل منها:

1- إحباط معايير وأفكار وتقاليد وعادات المجتمع للأفراد الذين لا يطبقون هذه الأفكار والمعايير أو يرفضونها.

2- إحباط الحاجة إلى الدور، بأن يكون للإفراد شخصية مستقلة لها دورها في المجتمع.

3- الإحباطات الناتجة عن عدم الإشباع الاقتصادي وإشباع الحاجات الشخصية للأفراد. (عبد العزيز، 2009)

وقد حددت هذه النظرية أربعة عوامل تتحكم في العلاقة بين الإحباط والجريمة وهي: (الحميدي، 2004)

أ ـ الاستثارة:

تتأثر قوة الاستثارة الإجرامية بعدد الخبرات الباعثة على الإحباط فالعلاقة بين هذه الخبرات والجريمة علاقة طردية، وهذه العلاقة تتأثر بمتغيرات ثلاثة متداخلة هي: قوة المثير الباعث على الإحباط، درجة إعاقة الاستجابة وتكرار الاستجابة المحبطة.

ب ـ كف الأفعال الإجرامية:

في بعض الظروف تتحول الاستجابة الإجرامية المعلنة إلى استجابة غير معلنة ووفقاً لنظرية دولارد فإن توقع العقاب في المتغيرات الأكثر فعالية في تحويل الاستجابة الإجرامية المعلنة إلى استجابة غير معلنة، أي حالة من الشعور بالعداء أو الكراهية وبالتالي كلما زاد احتمال توقع العقاب زاد تبعاً لذلك مقدار الكف لهذا الفعل.

جـ ـ الإزاحة

توضح النظرية أن الأفراد يلجئون إلى توجيه ارتكاب الجريمة أو العدوان إلى جهات أخرى غير الجهة المسؤولة عن الإحباط وذلك إذا ما توقع من الجهة الأولى العقاب.

د ـ التنفيس العدواني

التنفيس يعني إفراغ الشحنة الانفعالية الآتية من الإحباط، وفقاً لهذه النظرية، فإن كف العمل الإجرامي أو منعه يؤدي إلى الإحباط، وبما أن الإحباط يؤدي

للعدوان فإن كف العدوان يحدث استثارة عدوانية من جديد، وتصبح النتيجة عكسية في حالة إفراغ العدوان، ذلك أن إفراغ العدوان يمنع الإحباط الأمر الذي يقود إلى خفض الاستثارة العدوانية.

وترى هذه النظرية أنه إذا اعتبرنا قوة الإحباط ثابتة، فإنه بقدر ما يكون توقع العقاب على عمل عدواني بعينه أكبر، فإن الميل للقيام بذلك العمل يتناقص، أما إذا افترضنا أن توقع العقاب ثابت، فإنه بقدر ما تشتد قوة الإحباط تشتد إمكانية حدوث العدوان (بوزبون،2004؛ السلطان، 2008).

نظرية تباين الفرص The Differential Opportunity Theory

ترى هذه النظرية أن فرص ارتكاب الجرائم غير متساوية في المجتمع، مثلها في ذلك فرص الانحراف والجريمة في السلوك السوي، فالجريمة تحدث وفق هذه النظرية حينما تتوافر فرصة حدوثها، وقد تأسست هذه النظرية أولا على يد " كلاورد وأوهلين" Cloward and Ohlin عام 1960، ومن ثم تم تطوير هذه النظرية للتناسب مع التوزيع المكاني للجريمة، ووفق ذلك فإنه كما تختلف فرص ارتكاب الجريمة من شخص لأخر، فإن الجريمة أيضا تختلف فرصة ارتكابها من مكان لأخر، بحسب ما يمكن توفر الفرص لارتكاب الجريمة في المكان، وقد وجد كل من هربرت وهايد Herbert and Hyde سنة 1986، أن بعض الأماكن تجذب المجرمين أكثر من غيرها، وأن الجريمة يحب أن تدرس من أربعة أبعاد هي: القانون، والمجرم، والهدف، والمكان (السمري، 2009م). وأشار "كوك" Coocke عام 1986، بأن حدوث الجريمة في مكان وزمان محددين، يتطلب توافر أهداف يحققها الأشخاص من خلال ارتكابهم الجريمة، وأشخاص لديهم دوافع لارتكاب الجريمة، وغياب الحماية الكافية التي تتمثل في الشرطة أو الضبط المجتمعي أو الذاتي للفرد (Gennaro and Ronald, 2004). وفي ضوء هذه النظرية يمكن التنبؤ بحدوث الجرائم المالية والسرقات في إمارة أبو ظبي بسبب الحجم الضخم للعمالة الوافدة، وبسبب ضخامة الأعمال والاستثمارات التجارية، ويتضح مما سبق أن الجريمة مرتبطة بتوفر الفرص المهيأة لارتكابها، وعند غياب هذه الفرص أو تشديد الحراسة يمكن التنبؤ بقلة حدوث الجرائم وندرتها (الحواس، 1428هـ) ويشير (الخليفة،

1421هـ) إلى أنه من الممكن التعرف على خصائص الجريمة من خلال الموقـع، والتوقيت، وتكرار حدوثها. وأن نظرية الفرصة أسهمت في تكوين فكرة أن الفرصة في حد ذاتها بنية اجتماعية، مما يعني أن السلوك الاجتمـاعي للأفـراد يعرضـهم ويعرض ممتلكاتهم لخطر الجريمة، وأن أدوات الضبط وغيرها من الأنـشطة فـي المجتمع تعمل على تقليل حجم الجرائم التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع.

وحيث أن الجريمـة ظاهرة حضاريـة مـن أحـد جوانبهـا، فقـد أشـار (Herbert, 2002) إلى وجود علاقة طردية بين التحضر والإجرام، ويعود ذلك إلى اكتظاظ المناطق الحضرية بالسكان الذين يتصفون بضعف تجانسهم فضلا عن تعقد الحياة في هذه المناطق، ويترتب على هذه العلاقـة تميـز فـي شـكل الجريمـة ومضمونها وتوزيعها المكاني والزماني (Crawford, 1998). ولاسيما إن إمارة ابو ظبي التي تعد بؤرة لتركز الفعاليات الاقتصادية طوال العام، حيـث تحولـت هـذه المنطقة إلى قطب جاذب للزائرين والوافدين وغيرهم من داخل الدولة أو خارجهـا، وقد صاحب ذلك حدة التباين بين سكانها نتيجة الهجرة إليها بمعدلات كبيرة، لتصبح مسرحا للكثير من الجرائم المتنوعة التي هي في الحقيقة انعكاس صـادق وتعبيـر صريح للتغيرات التي حدثت في الإمارة تحت تأثير عملية التحضر السريع، ومـن هذا المنطلق فان إمارة أبو ظبي تواجه تحديات أمنية داخليـة مـستمرة طالمـا أن عوامل الجذب الاقتصادي والاجتماعي مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد السكان وزيادة عدد الجرائم وتنوعها في المنطقة وتركزها في أماكن محددة وفي فترات زمنية معينة في السنة. وطبيعي فإن هـذه الجـرائم بحاجة إلى دراسة أسبابها ومعرفة حجمها ونوعها وخصائص مرتكبيهـا، وتحديـد التوزيع الزماني والمكاني لها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هـذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها مستقبلاً.

نظرية النشاط الرتيب:

تعد نظرية النشاط الرتيب من أشهر نظريات علم الجريمة المعاصـر ويعـد ميشلوس ولاري كوهن **Maecus Felsonand Laxy Cohen** من أشهر رواد هـذه النظرية، وقد لاقت هذه النظرية اهتمام الباحثين في الثمانينيات ولعل هذا يعود إلـى

ظهور منحى ايكولوجي جديد في مجال منع الجريمـة. انطلقـت نظريـة النـشاط الروتيني من أن الجريمة تمثل جزءاً مهماً من الحياة اليومية للأفراد وذلـك بـسبب التفاعلات الاجتماعية وعند حدوث تغير في أنماط التفاعلات الاجتماعية فان معـدل الجريمة سيزداد (عفيفي، 2007م). واستندت هذه النظرية على ثلاثة أبعاد أساسـية لحدوث الفعل الإجرامي، هي:

البعد الأول: المجرم ذو الرغبة: ويعني ذلك أي الشخص قد يرتكـب جريمـة ولأي سبب والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو كيف نميز بين المجرمين ؟ فـلا نجد جواباً على ذلك، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة الباحثين بعدم الحديث عن الدافعية.

البعد الثاني: الهدف المناسب (الشاب الجامعي): والذي قد يكون شخصاً أو شيئاً ما ونلاحظ هنا أيضا أنهم لم يتحدثوا عن الضحية فيتساوى لـديهم الملكيـة مـع الإنسان في الزمان والمكان وبما رغبة منهم لتجنب الحـديث عـن الجانـب الأخلاقي.

البعد الثالث: غياب الرقابة القادرة على ضبط الجريمة (الوريكات، 2008م).

ويذكر (طالب: 2001م) ان هذه الأبعاد الثلاث تحكمها متغيرات أربعة هي:

الأولى: القيمة أي قيمة الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه.

الثانية: القصور الذاتي أي الجمود أو الكاسد.

الثالثة: الحجم.

الرابعة: الولوج أي القدرة على الوصول إلى الشيء المراد سـرقته أو الاعتـداء عليه.

بمعنى آخر أن حدوث الفعل الإجرامي من عدمه يحدد على ضوء المتغيرات الأربعة سابقة الذكر، فالأشياء ذات القيمة العالية والخفيفة الوزن أو الحجم والتي لا تكون محروسة جيداً بسبب القصور الذاتي أو غيره تكون عرضة للسرقة والنهب أو الاعتداء أكثر من غيرها من الأشياء التي لا تتوافر فيها تلك الشروط (المتغيـرات الأربعة)، أي إن هذه المتغيرات الأربعة يمكنها أن تشكل إما عوامل دفع (تـشجيع) نحو الفعل الإجرامي أو عوامل ردع (منع) له.

وهذه النظرية تساهم في تفسير الظاهرة في محور البحث، حيث تفسر هـذه النظرية انه عندما يستشعر المجرم بغياب الرقابـة فـي مكـان تواجـد الامـوال والممتلكات ولاتكون محروسة بشكل جيد قد يولد لديه الرغبة لارتكابـه للـسرقه والنهب او ارتكابه أي نوع من انواع الجرائم التي تدفع اليه نفسه لارتكابها، وتتوفر هنا عناصره هذه النظرية فيوجد الرغبة للمجرم بارتكاب الجريمة وتـوافر الهـدف الذي يرغب الوصول اليه والعنصر الثالث والاخير غياب الرقابة القادرة على ضبط الجريمة مثال ذلك تواجد محلات المجوهرات والبنوك بدون حراسة او ترك صاحب المنزل مقره بدون وضح حراسه عليه وغيابه لفترة طويله.

وإن أفكار فيلسون الوقائية تتمحور حول دفع المواطن شخصياً وفردياً إلـى ضرورة توخي الحيطة والحذر والمسئولية وأخذ زمام المبادرة فيما يتعلـق بوقايـة المرء وأمواله وممتلكاته، ويهدف فيلسون من أفكاره هذه إلى المطالبـة بـضرورة تنمية الضبط الذاتي الذي ضعف بسبب التغير الاجتماعي الذي حدث مـؤخراً فـي المجتمعات الغربية، والضبط الذاتي حسب فيلسون هو أهم عنصر (عامل) يـؤدي إلى كبح جماح التوازن أو الميول الإجرامية التي يمكن أن توجد لدى الـبعض مـن أفراد المجتمع (طالب: 2001).

نظرية الأنومي

طور هذه النظرية العالم الفرنسي أميل دوركايم (Durkheim)، وترتكز هـذه النظرية على رفضها لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعـد عن الركن الاجتماعي، وذلك تجنبا للوقوع في التفسيرات الغائية أو الاعتماد علـى العوامل الدخيلة في تفسير الجريمة، ويؤكد دوركـايم علـى أن الجريمـة ظـاهرة اجتماعية طبيعية وينتشر وجودها في سائر المجتمعات البشرية، ولكنها في الوقـت نفسه ليست سوية، حيث تكمن المشكلة في ارتفاع معدلاتها فـي زمـن معـين أو مجتمع ما (Clemens and Dinitz, 2010)، وعموما فإن دراسة دوركايم عن التغيـر الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية قد انتهت للقول: بأن كثافة السكان المرتفعة فـي منطقة معينة بفعل الهجرة تؤدي إلى تنوع المهن وتعدد الأعمـال والأدوار، الأمـر الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مختلفة للسكان مغايره نوعيا للتركيبـة الاجتماعيـة

السابقة في المجتمع، وفي هذه الحالة فإن المعايير الثقافية في المجتمع تبدأ بالضعف والتلاشي وتضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتوجيههم نحو القيم والممارسات التي يدعو لها المجتمع، وقد لاحـظ دوركـايم أن المعـايير الثقافيـة والاجتماعية تفقد ما لها من قوة عندما تتغير الخصائص المميـزة للجماعـة تغيـرا سريعـا، مما يخلق حالـة من الأنومي التي يصحبها ازدياد فـي حجـم الجريمـة (دوركايـم، 1988)، والملاحـظ أن نظريـة دوركايم تقـوم علـى فرضيـن هما: (Giddens, 2002)

1- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة كلما زاد تماسكهم معا.
2- وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للجريمة والسلوك المنحرف.

وتعد نظرية الأنومي (اللامعيارية) من النظريات المهمـة التـي يمكـن أن تساهم في تفسير الظاهرة محور البحث، "حيث تفـسر هـذه النظريـة الانحـراف والجريمة من خلال المفاهيم المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، والبنـاء الاجتماعي، وتقسيم العمل الاجتماعي، وحالة الأنومي. فالمجتمع عندما يزداد تطوراً تزداد درجة تقسيم العمل، ويزداد نظامه تعقيداً، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامـل والتلاؤم المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمـايز أو اللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التـضامن وخلـق اتصالات ايجابية بينهم، كما يضعف القوى الاجتماعية، ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الأفراد، وهذه هي الحالة التي يصل إليها المجتمـع فيما يطلق عليه الأنومي وهي حالة تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقـار إلـى القواعد الاجتماعية" (السمري، 2009).

النظرية الاقتصادية

يفترض أصحاب هذا الاتجاه النظري أن الظروف الاقتصادية هي التي تدفع الفرد للسلوك الإجرامي، يرتبط هذا السلوك ببعض العوامـل الاقتـصادية كـالفقر والبطالة، والثاني يمثله أصحاب الفكر الاشتراكي الذين يفسرون الجريمة على أنهـا وليدة النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي الـذي يؤدي إلى المشكلات، ومنها الجريمة. (Davis, 2006).

أما عن علاقة النظرية الاقتصادية بالظاهرة محور الدراسة، فإنه يمكن القول. إن الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية التي تجدها العمالة الوافدة، نتيجة وجودها في المدينة، وتعقيدات الحياة فيها وعدم مقدرتها على تحقيق أهدافها، يدفعها إلى الوقوع في الجريمة (المطوع، 2007).

نظرية التفكك الاجتماعي

تتناول نظرية التفكك الاجتماعي السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، إذ يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان والزمان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوي وغير متكافئ في الناس؛ في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة. " فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الفعل الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والايكولوجي (الوريكات، 2008). ولا تنظر هذه النظرية إلى متغيرات كانخفاض مستوى المعيشة والأمية والازدحام السكاني، والسكن الغير صالح للإقامة باعتبارها عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحلالي؛ أي أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعزي هنا إلى عامل التغير الاجتماعي والحضاري السريع المصحوب بالتصنيع، وكذلك إلى الصراع الحضاري الناشئ عن هذا التغير وما ينطوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك" (السيد،2001م). وتبعاً للمفاهيم التي تطرحها هذه النظرية فإنه أمكن الاستفادة منها في تفسير بعض الظواهر المرتبطة بالجرائم في الإمارات العربية المتحدة نتيجة للتفكك الاجتماعي، فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدلات النمو الحضري وزيادة في معدلات الكثافة السكانية في هذا التجمع نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وبخاصة في المدن الكبرى، وتبعاً لهذه النظرية فإنه يمكن التوقع بوجود علاقة طردية بين متغيرات كالارتفاع في معدلات حجم وكثافة السكان وبين الارتفاع في معدلات بعض أنماط الجرائم داخل هذه المناطق.

وهذه النظرية يمكن الاسترشاد بها في تفسير جـرائم العمالـة الوافـدة، لأن الأفراد كلما كانوا غير معروفين (غرباء أو أجانب) لدى الجماعة كلما كانوا أكثر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بها في الجماعة.لأنه كما يقول شو ومكـي " نظراً لفقدان المعرفة الشخصية للفرد في المجتمع الحضري فإن الفرد يجد نفسه حراً من الضوابط التي تسود الحياة في الأوضاع الاجتماعية الأولية في المدن الـصغرى والمجتمعات الريفية.

2.2 الدراسات السابقة وذات الصله

لقيت ظاهرة زيادة أعداد العمالة الوافدة إلى دول الخليج باعتبارها تضم العدد الأكبر منهم على مستوى الوطن العربي اهتماما من قبل الكثير من الباحثين خاصـة بعد تزايد حجم العمالة الوافدة خلال العقود الثلاث الماضية، وبعد أن أصبحت تمثل تحديا يواجه دول الخليج العربي كافة، حيث تدفقت أعـداد كبيـرة مـن الوافـدين وخصوصا من الدول الأسيوية غير العربية والتي كان لها تـأثيرات سـلبية علـى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مجتمع دول الخليج العربي. ومن **أوائل هذه الدراسات** دراسة (العيسى، 1983) التي تناولت الآثـار الاجتماعيـة الـسلبية للعمالة الوافدة على القيم والعادات والتقاليد في دول الخليج العربي، ودراسة (ثابت، 1987) التي ركزت على تأثير زيادة العمالة الوافدة على رفع نسب الجريمة فـي دول الخليج العربي، ودراسة (معوض، 1987) والتي هدفت إلى التعـرف علـى تأثير العمالة الوافدة على رفع معدلات البطالة في دول الخليج العربي.

ومن الدراسات المهمة والتي ركزت على الآثار الثقافية كتهديد اللغة والهوية الإسلامية والعربية بسبب زيادة العمالة الوافدة وتعدد جنـسياتها وتنوعهـا العرقـي والديني واللغوي دراسة (حيدر 1987) ودراسة (الحسيني 1995).

وسوف نستعرض في هذا الجزء من الدراسة بعض **الدراسات الحديثة** التـي تناولت موضوع العمالة الوافـدة وتأثيراتهـا المختلفـة، والدراسـات ذات الـصلة بموضوع الدراسة.

دراسة (المشهداني، 2013) بعنوان " **العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي - التحديات والحلول-،** وهدفت هذه الدراسة إلى بيان الإمكانيات في دول الخليج التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد نسبة العمالة الوافدة، وتأثير ذلك على مستقبل المورد البشري الوطني، وهدفت أيضا إلى التعرف المعوقات التي تواجه توظيف العمالة الوطنية في دول الخليج العربي، استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على البيانات والإحصائيات المتوفرة عن أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوزيعها على قطاعات العمل، واستخدمت أيضا بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل نسبة البطالة والفقر ومعدل نمو القوى العاملة وغيرها، أوضحت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

(1) لا تستطيع دول الخليج أن تتخلى كليا أو جزئيا عن العمالة الوافدة لأنها بفعل أدوارها الاقتصادية والاجتماعية وبفضل المكانة السياسية وربما الثقافية لدولها حيث أصبحت هذه العمالة تمثل أجزاء أساسية من أنماط الإنتاج والنشاط الاقتصادي التي لا يمكن تصور المنطقة من دونها.

(2) لا يوجد توافق بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها في الأسواق الرئيسية وهو نتيجة للبطيء في التنويع الاقتصادي الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال من اليد العاملة وكذلك البطالة الناجمة عن ضعف الطلب والتقلبات القصيرة الأجل على صعيد الاقتصاد الكلي.

(3) تعد دول الخليج إحدى أهم المناطق العربية والعالمية من حيث حجم العمل الأجنبي فيها وموقعها في السكان وسوق العمل.

(4) تسعى دول الخليج إلى تطبيق التوطين أي إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية من اجل تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة والقضاء على البطالة المتفشية بين المواطنين الخليجين.

دراسة بعنوان " **ظاهرة هروب العمالة الأجنبية الوافدة من كفلائها في قطاع الأعمال الخاصه والقطاع المنزلي في المملكة العربية السعودية،** بحثت هذه الدراسة في الآثار الأمنية لهروب العمالة الوافدة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن العمالة الأجنبية الهاربة من كفلائها تتسبب في العديد من الجرائم و التجاوزات الأمنية والتي

تؤثر على استقرار وأمن المجتمع. وتؤدي ظاهرة هروب العمالة من كفلائهـا إلـى آثار سلبية عديدة وعلى مستويات متعددة. فعلى صعيد اقتصاد المملكة فإنها تـؤدي إلى تضخم أعداد العمالة الوافدة، وإلى منافسة المواطنين في سوق العمـل وتعميـق الخلل فيه. وإلى اتساع حجم الأنشطة الموازيـة والهامـشية، فـضلاً عـن زيـادة التحويلات المالية خارج البلاد. والضغط على السلع والخدمات. وإيجاد سوق سوداء للاتجار بالعمالة الهاربة. أما بالنسبة لآثارها على صعيد المنشآت فإنها تؤدي إلـى زيادة الأعباء المالية لقطاع الأعمال والقطـاع المنزلـي، ومنافـسة المـشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. والتأثير سلباً على الإنتاج والإنتاجية فـي مـشروعات كفلائها، وزيادة مخصص مصاريف التدريب والتأهيل في تلك المـشروعات. كمـا تؤدي إلى تكليف العمال الوافدين الملتزمين بالعمل مع كفلائهم أعمالاً إضـافية قـد ترهقهم وتدفع بهم إلى الهرب أيضاً.

دراسة (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2008م) بعنوان "**العمالة الوافدة رفعت معدلات البطالة بين المواطنين الخليجيين**"، واعتمدت الدراسة على المصادر الأولية والإحصائيات الصادرة من وزارة الداخلية الخاصة بتطور أعداد العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، وهدفت هذه الدراسة إلى تقصي العلاقة بين العمالة الوافدة والبطالة، ولقد توصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن من أهم آثار العمالة الوافدة السلبية تفاقم مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن هناك مشاكل اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب العمالة الوافدة تؤثر على وحدة المجتمعات الخليجية وتماسكها فكثير منها تتمايز دياناتها وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها مما يساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفها وانتشار حالات الانتحار وارتكاب جرائم السرقة والتزوير وغيرها.

واجرى (القباني والحسين،2005) دراسة بعنوان "التمركز السكني للوافـدين في مدينة الرياض-دراسة في الحقائق والتوزيع" وهدفت الدراسة إلى التعرف علـى المشكلات الناجمة عن التمركز السكاني للعمالة الوافدة في الأحياء السكنية في مدينة الرياض، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الخصائص السكانية للأحياء في مدينـة الرياض ومعدلات الجرائم فيها، استخدمت الدراسة المنهجين الاستدلالي والاستقرائي

باستخدام بيانات تم جمعها ميدانيا من خلال استمارة وزعت بطريقة عشوائية علـى عينة من مساكن الوافدين في أحياء مدينة الرياض بلغ عـددها (5653). أظهـرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية (r=0.57) بين معدلات ارتكاب الجرائم في مدينة الرياض وزيادة اعداد العمالة الوافدة فيها، وان هناك علاقة طرديـة بـين توزيـع الوافدين في مدينة الرياض، والكثافة السكانية وان معظم العمالة الوافدة هم من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وأن 13.5% من العمالة الوافـدة يحملـون شـهادات جامعية، وأسهمت سيطرة العمالة الوافدة على كثير من النـشاطات والمهـن فـي ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين والتي قدرت بنحـو 8.4%، واظهـرت نتـائج الدراسة ان المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الاولى بين دول الخليج مـن حيث عدد العمال الوافدين فيها.

اجري (نجم، 2007) دراسة بعنوان " **أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي" دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض.** وهدفت الدراسة التعرف على اثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، ومعرفة أهم أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية في مدينة الرياض، اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع ضباط الشرطة في مدينة الرياض والبالغ عددهم 135 ضابط يعملون في 7 مراكز أمنية موزعة على أحياء مدينة الرياض. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن من أهم الآثار المترتبة على العمالة الوافدة هو ظهور مشكلات تؤثر على أمن الوطن، مثل التهريب، والزنا، وظهور جرائم مستحدثة مثل القرصنة الالكترونية وجرائم الاحتيال الالكتروني وجرائم غسيل الأموال والاتجار بالبشر، وبينت الدراسة أن العمالة الوافدة عملت على زيادة انتشار الجرائم الجنسية والأخلاقية وجرائم التزوير والسرقات وجرائم السلب، وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم الأسباب التي تدعوا الوافدين لارتكاب جرائمهم، يتمثل في: حاجتهم إلى المال، والإغواء وإتباع الشهوات، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والتعليمات، والإحساس بالدونية والفروق الكبيرة في المستوى المعيشي والاقتصادي بين الوافدين وبين أفراد المجتمع السعودي، وبينت الدراسة أن معظم العمالة الوافدة يتراوح أعمارها بين (20-29) سنة وأن معظمهم من فئة العزاب.

دراسة (العتيبي، 2001) بعنوان "**دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات**" وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها التعرف على أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجا للمخدرات في المملكة العربية السعودية، والتعرف على مدى فاعلية الجهود المبذولة من قبل الجهات الأمنية للحد من دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه الجهات الأمنية للحد من ترويج العمال الوافدين للمخدرات، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تكون من 250 فرداً من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجا للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية والأفغانية والسورية واليمنية، وبينت الدراسة أن الجهات الأمنية تبذل جهوداً كبيرة في مكافحة المخدرات من خلال بيان دور العمال الوافدين في ترويجها، وأن من أهم المعوقات التي تواجه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عند تصديهم لترويج المخدرات تمثلت في استخدام المروجين أحدث نظم الحيل، وعدم صرامة العقاب، وعدم تطبيق النظم الحديثة في التصدي لهذه المشكلة.

وقد اجري (الطياش، 2002) دراسة بعنوان " **العمالة الأسيوية والجريمة في المملكة العربية السعودية**" وقد هدفت إلى التعرف إلى أكثر الأنماط الإجرامية شيوعا بين إفراد العمالة الأسيوية الوافدة إلى المجتمع السعودي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المنهج الاجتماعي على عينة عشوائية من المجرمين في قضايا إجرامية والمودعين في إصلاحيات مدينة الرياض وقد استخدمت الاستبانة بجمع المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها النسبة العالية من أنماط الجرائم التي ارتكبتها العمالة الأسيوية هي ترويج وتهريب المخدرات بنسبة 38% من أفراد العينة يلي ذلك الجرائم الأخلاقية بنسبة 29% ثم الجرائم الثانوية مثل المشاجرات بنسبة 11%.

أجرى (الطوخي، 2001) دراسة بعنوان " **التغيـرات الهيكليـة للاقتـصاد الخليجي فيما بعد حقبة النفط**" وهدفت الدراسة التعرف على أهم التغيـرات التـي حصلت على الاقتصاد الخليجي في فترة النفط، وما سوف تأول إليه فيما بعد حقبـة

النفط، وبينت نتائج الدراسة مجموعة من الحقائق تتلخص فيما يلي: تـشابه البنيـة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير، فـالبترول يمثـل العمـود الفقري لهذه الاقتصاديات، لذلك فإنها حساسة جداً للتغيرات فـي أسـعار البتـرول والطلب عليه، أي أن العوامل الخارجية ذات تأثير بالغ على النمو في هذه الـدول، وتتسم الهياكل الاقتصادية بعدم التنوع والتركز حول عـددٍ صـغيرٍ مـن الـسلع. وأظهرت الدراسة أن دول الخليج تمر بمتغيرات ديموجرافية تتمثل في ارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل، وما يعنيه ذلك من ضرورة توفير فرص العمل لهم، في الوقت الذي ما تزال فيه العمالة الوافدة تسيطر على معظم الوظائف الخدمية في دول الخليج العربي، وأوضحت الدراسة أن السياسة الاقتصادية في الفترة القادمة ستواجه تحد مزدوج، يتمثل في الحفاظ على مستوى عالٍ من التوظيف مع ضرورة تقلـيص دور القطاع العام لصالح القطاع الخاص.

واجري(الديحاني، 2000م) دراسة بعنوان "**العمالة الوافدة دراسة تحليليـة**" بدولة الكويت حيث ركزت على أبعاد وآثار العمالة الوافدة من حيـث انعكاسـاتها الأمنية والنظامية والاجتماعية والسياسة وعلى الأسباب التي أدت الى الاعتماد على هذه العمالة والآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة ودور المؤسـسات الاجتماعيـة (الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام) والآثار السلبية للعمالة الوافـدة وقـد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ظهور ممارسات خطيرة تهـدد المجتمـع الكويتي المحافظ نتيجة استخدام العمالة الوافدة منها تجـارة وتـرويج المخـدرات والمشروبات الروحية والدعارة واغلبهم من الجنسية الإيرانية والباكستانية.

وفي دراسة أجراها (الزومان، 2000) بعنوان: "**أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية**" وهـدفت هـذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وأكثر تلـك الأنمـاط شيوعا، بالإضافة إلى التعرف على خصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من المساجين المحكـومين بـسجن الملز، وإصلاحية الحائر بمدينة الرياض. وقد خلـصت الدراسـة إلـى أن جـرائم

المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبها العمالة الوافدة بمدينة الرياض تلاها جريمة السرقة والمسكرات واغلب مرتكبي الجرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية وأما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في الجرائم الأخلاقية وأخيراً جرائم الرشوة والتزوير اشترك فيها أربع جنسيات هي: الباكستانية والهندية والبنغالية واليمنية وبلغ عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبها العمالة الوافدة 41 نمطا وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

وقد قام (الجزيم، 1999) بدراسة بعنوان: "**التخطيط لمواجهة مشكلة إسهام العمالة الوافدة في تهريب المواد المخدرة بمدينة الرياض**"، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتمت الاستعانة بالمقابلات الشخصية، والاستبيان، والدراسات الإحصائية، ودراسة الحالة كأدوات لجمع المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: عدم وجود علاقة بين مدة الإقامة بالمملكة وعمليات تهريب المواد المخدرة، ووجود علاقة ايجابية بين إقدام العمالة الوافدة على تهريب المخدرات ورغبتهم في تحقيق كسب مادي سريع وإن الجنسية الباكستانية هي أكثر الجنسيات تركيزاً على تهريب المخدرات بنسبة 67% تلاها الجنسيات الهندية والبريطانية والبنغالية.

الدراسات الأنجليزية

أجرت تابانجين (Tabangin , 2008) دراسة بعنوان "**دراسة أماكن النقاط الساخنة للجريمة** " وهدفت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين خصائص أماكن حدوث الجريمة وأنماط الجرائم وتوزيع السكان في مدينة باجيو الأمريكية، وتحديد أوقات حدوث الجريمة والمناطق الساخنة للجريمة في هذه المدينة، استخدمت الدراسة التقارير الأمنية الرسمية الصادرة من الشرطة في مدينة باجيو الأمريكية في الأعوام من 2004 إلى 2007، واستخدمت الدراسة العمل الميداني بطريقة الملاحظة. أظهرت الدراسة أنه يمكن حساب النقاط الساخنة للجريمة وأنه يمكن التنبؤ

بخصائص مرتكبيها، وأماكن حدوث الجريمة في المستقبل من خلال إجراء تحليل مكاني للجرائم السابقة.

دراسة "هربرت" (Herbert ،2002) بعنوان "**التوزيع الجغرافي للجرائم الحضرية**"، وأجريت هذه الدراسة في مدينة Swansea في بريطانيا، وهدفت الدراسة إلى معرفة التوزيع الجغرافي للجريمة في المدينة بناء على تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق جغرافية حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأثني للسكان، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن توزيع الجرائم وتركزها في المدينة يختلف مكانياً حسب توزيع السكان وخصائصهم فيها، حيث كان توزيع جريمة السرقة مركزاً في داخل منطقة مركز المدينة وفي مناطق تجمع السكان ذوي الجنسيات المختلفة، وتركزت جرائم العنف في وسط المدينة كنتيجة لوجود محلات الترفيه مثل صالات الرقص والنوادي، والجرائم الجنسية تركزت في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، وتركزت جرائم السرقات حول حدود المناطق التجارية المركزية، وأظهر توزيع جرائم السرقات في المدينة بعض التطابق مع توزيع جرائم العنف في المدينة.

مما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن هناك مظاهر سلبية متعددة للعمالة الوافدة، وتتميز هذه الدراسة بأنها تتناول بشكل خاص المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من خلال دراسة إحصائية تحليلية لآراء العاملين في جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي، وهذا ما تم تناوله بشيء من التفصيل في هذه الدراسة، كما أن هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها حسب علم الباحث، حيث أنها تبحث أيضا في المعوقات التي تواجه جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي في الحد من جرائم الوافدين، وكذلك في سعيها للتعرف على الإجراءات والأساليب المساعدة التي قد تسهم في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي استعانت بها الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، بما يحقق أهدافها، وذلك من خلال عـرض منهجيـة الدراسـة وطرق جمع بياناتها، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وبيـان أداة جمـع البيانـات، ويتضمن الإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق الأداة وثباتها، والكيفيـة التي طبقت بها الدراسة ميدانيا، ومحددات الدراسة، وأساليب المعالجـة الإحـصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، والرجوع إلى الأدب النظـري والإحصائيات الرسمية المنشورة والمتعلقة بخصائص جرائم العمالة الوافدة: حجـم العمالة الوافدة، والجرائم المرتكبة من قبلهم، أما بالنسبة للجانب العملي فـتم تحليـل إجابات أفراد عينة الدراسة على أداة القياس (الاستبانة) باستخدام برنـامج التحليـل الإحصائي SPSS وذلك لمعرفة مستوى إجاباتهم نحو محاور الدراسة، والكشف عن الفروق في مستوى الإجابات باختلاف خصائصهم، وكذلك تحديد العلاقات ما بـين متغيرات الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبوظبي خلال عام 2014م، والبالغ عددهم نحو (30412) شرطي وشرطية، يعملون في 6 إدارات رئيسة، ومن مختلف الرتب الشرطية (إحصائيات القيادة العامة للشرطة في إمارة أبو ظبي، 2014).

ولأغراض هذه الدراسة ونظرا للعدد الكبير للعاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي، فقد اعتمدت الدراسة على اختيار عينة عشوائية حصصية تناسـبية

ممثلة من مجتمع الدراسة، تم اختيارها من جميع الإدارات الرئيسة في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي وحسب الهيكل التنظيمي لها، واستخدمت الدراسة طريقتين لجمع البيانات من عينة الدراسة، الأولى بالطريقة العادية، والثانية من خلال تخصيص رابط خاص لأداة الدراسة على الموقع الالكتروني للقيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي، على شبكة الانترنت، تم تصميمه بالتعاون مع مركز الحاسب الآلي. وقد تم توزيع 650 استبيان على أفراد عينة الدراسة بالطريقة العادية، ولقد جرت عملية توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن يتم استلامها في اليوم التالي، وذلك بعد أن تم توضيح كيفية الإجابة عن أسئلة الاستبيان، حيث تم توزيع (650) استبانه على الضباط وضباط الصف والأفراد المتواجدين في مكاتبهم خلال فترة التطبيق، وقد تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وتم استرجاع (638) استبانة، وبعد مراجعة الاستبيانات تبين بأن (14) استبانات منها لم تكن مكتملة، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات المسترجعة بالطريقة العادية (624) استبانة، وتشكل (96.8%) من عدد الاستبيانات الموزعة، أما بالنسبة للطريقة الثانية لجمع البيانات، فقد تم تعبئة الاستبانة من قبل ضباط وضباط صف والأفراد العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي الكترونياً، حيث تم تعميميها على جميع الإدارات وبالتعاون مع العاملين في قسم الحاسب الآلي، حيث تم تخزين (660) رد إلكتروني على قاعدة البيانات في قسم الحاسب الآلي، وبعد تصدير بيانات الاستبيانات مبدئياً على برنامج "Excel " تبين بأن (32) رد لم يكن مكتمل، لذلك تم استبعاده لعدم صلاحيته للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الالكترونية القابلة للتحليل (628) استبانة، وتشكل (95.1%) من عدد الاستبيانات المعبأة، وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات المسترجعة الصالحة للتحليل بالطريقتين (التقليدية، والالكترونية) ما مجموعة 1252 استبيان، تمثل ما نسبته 4.11 % من مجتمع الدراسة، ويظهر الجدول (4) التوزيع النسبي لأعداد أفراد عينة الدراسة حسب الإدارات التابعة للقيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي.

جدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإدارات التابعة للقيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي

الإدارة	عدد العاملين	عدد العينة	الثقل النسبي %
الإدارة العامة للمالية والخدمات	1427	59	4.75
الإدارة العامة للدراسات والمهام الخاصة	3200	132	11.05
الإدارة العامة للعمليات الشرطية	12040	495	39.54
الإدارة العامة للعمليات المركزية	4131	171	12.66
الإدارة العامة للأمن والمنافذ	4232	174	14.03
الإدارة العامة للموارد البشرية	5382	221	17.97
المجموع	**30412**	**1252**	**100.00**

خصائص عينة الدراسة

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة.

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدولين (5)، و (6).

جدول (5)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	962	76.8
	أنثى	290	23.2
	المجموع	1252	100.0
العمر	20-29	378	30.2
	30-39	722	57.7
	40 فأكثر	152	12.1
	المجموع	1252	100.0
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فاقل	348	27.8
	دبلوم كلية متوسطة	206	16.5
	بكالوريوس	532	42.5
	دراسات عليا	166	13.3
	المجموع	1252	100.0

من خلال بيانات الجدول (5) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديموغرافية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس فتبين أن الذكور يشكلون ما نسبته 76.8 % من أفراد العينة، فيما تشكل الإناث ما نسبته 23.2%، ويلاحظ من الجدول أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (20-29) قد شكلوا ما نسبته 30.2% من حجم العينة، وترتفع نسبتهم في الفئة العمرية (30-39) لتصل إلى 57.7% من إجمالي العينة، وللفئة العمرية (40 فأكثر) ما نسبته 12.1%، وفيما يتعلق بالتوزيع حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة نجد أن النسبة الأكبر هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى – البكالوريوس- حيث شكلت هذه الفئة 42.5% من أفراد العينة، بينما شكل حملة شهادة الكليات المتوسطة – الدبلوم المتوسط- ما نسبته 16.50%، أما فئة حملة شهادة الدراسات العليا – الماجستير والدكتوراه- فقد شكلوا ما نسبته 13.3%، بينما شكل حملة شهادة الثانوية العامة ما نسبته 27.8%.

جدول (6)

الخصائص الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الرتبة	ضابط	548	43.8
	ضابط صف	523	41.8
	شرطي	181	14.4
	المجموع	1252	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	266	21.2
	5 – 10	264	21.1
	11- 15	470	37.5
	أكثر من 15	252	20.1
	المجموع	1252	100.0

من خلال بيانات الجدول (6) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الوظيفية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الرتبة فتبين أن الضباط يشكلون ما نسبته 43.8 % من أفراد العينة، فيما شكل ضباط الصف والأفراد ما نسبته 41.8 % و 14.4 % على الترتيب، ويلاحظ من الجدول أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة مرتفعة حيث شكلت فئة الخبرة العملية (11-15) سنة ما نسبته 37.5% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة (أقل من 5 سنوات) ما نسبته 21.2 %، وتبين أن أفراد عينة الدراسة تقل نسبتهم في الفئة (أكثر من 15) لتصل إلى 20.1% من إجمالي العينة، وللفئة (5- 10) ما نسبته 21.1%.

3.3 أداة الدراسة

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة، وتحقيق أهدافها للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة، باعتبارها أفضل وسيلة لجمع المعلومات عن عينة الدراسة والتي تعد متجانسة نوعا ما، ولما تتسم به أداة الاستبيان من سهولة في تبويبها وتحليلها، وما يتبع ذلك من إمكانية إجابة أسئلة الدراسة إجابة دقيقة وموضوعية، وقد تبنت الدراسة في إعداد أسئلة الاستبيان الشكل المغلق Closed Questions الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، هذا وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة "الاستبيان" الأسس العلمية لبنائها، وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدراسة: تم تصميم استبانه خاصة بالدراسة، تم تصميمها بالاعتماد على توجيهات الأستاذ المشرف على الرسالة، وانطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعها مثل دراسة (نجم، 2007)، ودراسة (العتيبي، 2005)، ودراسة (الزومان، 2000) والاستفادة من الإطار النظري وبعض المختصين الأكاديميين في موضوعها، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية، وهي:

الجزء الأول: البيانات الأولية: الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتشمل: الجنس، العمر، مستوى التعليم، الخبرة العملية، الرتبة.

الجزء الثاني: وتضمن هذا الجزء على (54) فقرة موزعة على (3) أبعاد رئيسة،

1- **البعد الأول**: ويشمل على (20) فقرة تتعلق بقياس المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظـر أفـراد عينـة الدراسة.

2- **البعد الثاني**: ويشمل على (14) فقرة تتعلق بقياس المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر أفـراد عينـة الدراسة.

البعد الثالث: ويشمل على (20) فقرة تتعلق بقياس الإجراءات والأساليب المـساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة

إجراءات الصدق: تم إجراء اختبارات الصدق للتأكد من مـدى صـدق الاسـتبانة، وتعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم إجراء اختبارات الصدق التالية:

أ- **صدق المحكمين**: تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على (10) من المحكمين منهم عدد (6) من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والتربية وعلم الجريمـة مـن الجامعات الأردنية والسعودية والإماراتية والتي شملت (جامعة مؤتة، جامعة تبـوك، جامعة أبو ظبي) وعدد(4) من ضباط مدراء اقسام وفروع بالقيادة العامـة لـشرطة ابوظبي وطلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدراسة من خلال تحديد شمولية الفقـرات، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق. وبناء عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقـرات، وتـم الأخـذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقـة بـين الفقرات، حيث تم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين.

ب- **صدق البناء:** للتحقق من صدق أداة الدراسة البنائي تم تطبيق الاستبانة على عينـة من العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي، من خـارج عينـة الدراسـة تكونت من 50 فرد، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد اسـتعادتها تـم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتبـاط المـصحح بـين درجـات

الاستجابة على فقرات كل بعد والدرجة الكلية له، وأظهـرت النتـائج أن معـاملات الارتباط بين درجات الإجابات على فقرات البعد الأول مع الدرجـة الكليـة للبعـد تتراوح بين (0.76 و 0.42)، وللبعد الثاني (0.78 و 0.46)، وللبعد الثالث (0.92 و 0.46) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، ولذلك لـم يتم حذف أي فقرة من فقرات أداة الدراسة، وأظهرت النتائج فـي الجـدول (7) أن معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة تتراوح بين (0.70 و 0.66) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مـستوى دلالـة (0.01) وبهذا يتضح الاتساق الداخلي، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة.

جدول (7)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة		المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة		الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	
رقم الفقرة	معامل الارتباط **	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط **
1	**0.49**	1	**0.55**	1	**0.54**
2	**0.42**	2	**0.67**	2	**0.46**
3	**0.56**	3	**0.60**	3	**0.54**
4	**0.61**	4	**0.78**	4	**0.50**
5	**0.67**	5	**0.48**	5	**0.57**
6	**0.50**	6	**0.67**	6	**0.60**
7	**0.51**	7	**0.60**	7	**0.61**
8	**0.55**	8	**0.59**	8	**0.57**
9	**0.57**	9	**0.58**	9	**0.92**
10	**0.49**	10	**0.50**	10	**0.78**
11	**0.48**	11	**0.48**	11	**0.76**
12	**0.45**	12	**0.46**	12	**0.73**
13	**0.71**	13	**0.65**	13	**0.53**
14	**0.56**	14	**0.65**	14	**0.53**
15	**0.49**	-	-	15	**0.66**
16	**0.52**	-	-	16	**0.71**
17	**0.58**	-	-	17	**0.79**
18	**0.76**	-	-	18	**0.50**
19	**0.65**	-	-	19	**0.47**
20	**0.70**	-	-	20	**0.54**

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

جدول (8)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للأداة

محاور الاستبانة	معامل الارتباط
المحور الأول: المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة	**0.70
المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	**0.66
المحور الثالث: الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	**0.67

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ج- إجراءات الثبات

تستخدم اختبارات الثبات بهدف التحقق من ثبات نتائج تطبيق أداة الدراسة، والاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا مناسباً، والتوصل إلى النتائج نفسها كلما أعيدت عملية القياس، وفي هذه الدراسة تم التحقق من ثبات الاستبانة عن طريق استخراج معامل الفا كرونباخ باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، ويوضح الجدول (9) قيم معاملات الثبات لأبعاد أداة الاستبانة.

جدول (9)

معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحاور والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة	20	0.87
المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	14	0.82
المحور الثالث: الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	20	0.88
معامل ثبات الأداة ككل	54	0.91

يتضح من الجدول (9) تمتع أداة الدراسة بكافة محاورها بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (0.88 - 0.82). ويتضح من الجدول (3) أن معامل الثبات للمحور الأول والمتعلق بالمشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة قد بلغ (0.87)، وللمحور الثاني والمتعلق بالمعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة فقد بلغ معامل الثبات له (0.82)، وللمحور الثالث والمتعلق بالإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة فقد بلغ معامل الثبات له (0.88)، مما يؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات. وبناء على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 أساليب المعالجة الإحصائية

تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة، والتي تضمنت:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، واختبار شافييه للمقارنات البعدية، لاختبار دلالة الفروق في متوسط إجابات أفراد العينة.
3- استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، حيث أعتمد

المقياس التالي للمحور الأول والثاني والثالث، وحدد بخمس إجابات حسب أوزانهـا رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. **(موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).**
2. **(موافق) ويمثل (4 درجات).**
3. **(محايد) ويمثل (3 درجات).**
4. **(غير موافق) ويمثل (درجتان).**
5. **(غير موافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).**

يتم تقسيم درجات التقدير إلى ثلاثة مستويات (مرتفـع، متوسـط، مـنخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية وهي معيار التصحيح.

$$\frac{\text{القيمة العليا للبدائل – القيمة الدنيا للبدائل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1 + 1.33 = 2.33

المدى الثاني: 2.34 - 3.67

المدى الثالث: 3.68 - 5

وعليه تصبح التقديرات كالاتي:

أ. مستوى منخفض: اقل من أو يساوي (2.33).

ب. مستوى متوسط: اكبر من أو يساوي (2.34) إلـى اقـل مـن أو يـساوي (3.67).

جـ. مستوى مرتفع: اكبر من أو تساوي (3.68).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية المتعلقة بتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في الإدارات الأمنية في شرطة إمارة أبو ظبي نحو محاور الدارسة.

1.4 عرض نتائج أسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة إلى أن المحور الخاص المتعلق بالمشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبوظبي تتكون من عدد (20) فقرة تم التأكد من صدقها وثباتها، ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (10).

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول فقد تأكد أن مستوى المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي يعتبر مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد إجمالا (4.09) درجة، وتكشف استجابات عينة الدراسة أن المشكلات الأمنية المتعلقة بالتغير في العادات والقيم الايجابية في المجتمع قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية بدرجة قدرها (4.508)، يليها في الترتيب الثاني "تعرض الزوج أو الزوجة في الأسرة للانحرافات الأخلاقية" بمتوسط قدره (4.468) درجة، تليها في الترتيب الثالث الخلافات الأسرية والعنف الأسري بدرجة قدرها (4.462)، وتتدرج المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي لتؤكد على وجود (16) مشكلة جاءت بدرجة مرتفعة، ووجود (4) مشاكل جاءت بدرجة متوسطة أخرها المشكلات المتعلقة بانتشار الخلافات الطائفية والعقائدية بدرجة قدرها (2.834). ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل من

(1.11) ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد العينة الدراسية تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

رقم الفقرة	المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
12	التغيير في العادات والقيم الايجابية في المجتمع	4.508	0.70	1	موافق بشدة
4	تعرض الزوج أو الزوجة في الأسرة للانحرافات الأخلاقية	4.468	0.80	2	موافق
10	الخلافات الأسرية والعنف الأسري	4.462	0.78	2	موافق
13	الفساد الأخلاقي	4.454	0.73	4	موافق
8	انتشار التفكك الأسري	4.412	0.82	5	موافق
14	زيادة معدلات البطالة	4.396	0.82	6	موافق
18	تولد ظاهرة العنف المجتمعي	4.393	0.80	7	موافق
7	زيادة جرائم الأحداث في المجتمع	4.382	0.81	8	موافق
2	زيادة أعداد الجرائم في المجتمع	4.359	0.84	9	موافق
9	ارتفاع معدل حالات الطلاق في المجتمع	4.358	0.86	10	موافق
5	انتشار جرائم تعاطي وترويج المخدرات	4.342	0.81	10	موافق
3	تعرض الأبناء في الأسر للانحراف الأخلاقي	4.340	0.75	12	موافق
19	تعاطي المسكرات	4.316	0.88	13	موافق
15	تعدد أنماط الجريمة في المجتمع	4.224	0.85	14	موافق
6	زيادة جرائم النصب والاحتيال	4.213	0.88	15	موافق
1	فقدان الأمن الأسري والاجتماعي	4.173	0.89	16	موافق
20	انتشار ظاهرة التسول والتشرد	3.265	1.49	17	محايد
17	انتشار ظاهرة الاختطاف	3.120	1.34	18	محايد
16	انتشار ظاهرة الاغتصاب	2.863	1.44	19	محايد
11	الخلافات الطائفية والعقائدية	2.834	1.20	20	محايد
	جميـع الفقـرات	4.09	0.80	-	مرتفع

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

قبل البدء في الإجابة عن هذا السؤال نذكر أن المحور الخاص والمتعلق بالمعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة تكون من (14) فقرة تم التأكد من صدقها وثباتها، ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (11).

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول فقد تأكد أن مستوى المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة يعتبر مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد إجمالا (3.90) درجة، وتكشف استجابات عينة الدراسة أن أهم هذه المعوقات هو التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة وقد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية بدرجة قدرها (4.219)، يليها في الترتيب الثاني " كثرة المشاكل المتعلقة بتنظيم استقدام واختيار العمالة الوافدة وتشعبها " بمتوسط قدره (4.181) درجة، تليها في الترتيب الثالث كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا العمالة الوافدة بدرجة قدرها (4.112)، وتتدرج المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية للحد من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي لتؤكد على وجود (15) مشكلة جاءت بدرجة مرتفعة، ووجود مشكلة واحدة جاءت بدرجة متوسطة وهي زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها في كافة قطاعات العمل في الدولة بدرجة قدرها (3.366). ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل من (1.28) ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد العينة الدراسية تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة

رقم الفقرة	المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
6	التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة	4.219	0.81	1	موافق
14	كثرة المشاكل المتعلقة بتنظيم استقدام واختيار العمالة الوافدة وتشعبها	4.181	0.96	2	موافق
13	كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا العمالة الوافدة	4.112	0.88	2	موافق
10	اللامبالة بمشاكل العمال الوافدين وعدم الاهتمام بوضع حلول جذرية لها	4.104	1.01	4	موافق
12	عدم التقيد بالإجراءات الاحترازية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة	3.986	1.03	5	موافق
5	زيادة الثقة بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات إدارية ومالية في العمل	3.943	1.04	6	موافق
2	قلة الكوادر الأمنية المؤهلة للتعامل مع قضايا العماله الوافدة ومشاكلهم	3.893	1.09	7	موافق
11	انتشار الوساطة والمحسوبية كطريقة لاستقدام واختيار العمالة الوافدة	3.891	1.16	8	موافق
4	تساهل المواطنين عن الإبلاغ للمؤسسات الأمنية عن غياب مكفوليهم	3.859	1.12	9	موافق
3	ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمواطنين للإبلاغ عن جرائم العمال الوافدين	3.850	1.05	10	موافق
1	تدني مستوى الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا ألعماله الوافدة ومشاكلهم	3.848	1.12	10	موافق
9	استغلال بعض المواطنين العمالة الوافدة لارتكاب المخالفات القانونية	3.772	1.28	12	موافق
8	اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز أعمالهم	3.582	1.24	13	موافق
7	زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها على كافة قطاعات العمل في الدولة	3.366	1.26	14	محايد
	جميـع الفقـرات	3.90	0.599	-	مرتفع

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال نذكر أن المحور الخاص والمتعلق بـ الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة تكون من (20) فقرة تم التأكد من صدقها وثباتها، ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور وترتيبها تنازليا حسب المستوى جدول (12). ومن خلال النتائج الواردة في الجدول فقد تأكد أن مستوى الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة يعتبر مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد إجمالا (3.51) درجة، وتكشف استجابات عينة الدراسة في الجدول (12) أن من أهم هذه الإجراءات هو " تشديد العقوبات بحق العمالة الوافدة المخالفين للأنظمة والقوانين " وقد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية بدرجة قدرها (4.265)، يلها في الترتيب الثاني " رسم خطط طويلة المدى لتقليل نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة في الوظائف المتوفرة في الدولة " بمتوسط قدره (4.238) درجة، تليها في الترتيب الثالث " نشر وبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية من خلال وسائل الإعلام " بدرجة قدرها (4.224)، وتتدرج الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي لتؤكد على وجود (8) إجراءات جاءت بدرجة مرتفعة، ووجود (12) إجراء جاءت بدرجة متوسطة، والتي كان آخرها التقليل ما أمكن من اختلاط العمالة المنزلية مع الأطفال في الأسر بدرجة قدرها (2.965). ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا المحور كانت أقل من (1.12) ويعد هذا المقياس مؤشراً لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد العينة

الدراسية تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة

رقم الفقرة	الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
7	تشديد العقوبات بحق العمالة الوافدة المخـالفين للأنظمة والقوانين	4.265	0.70	1	موافق بشدة
18	رسم خطط طويلة المدى لتقليل نسبة الاعتمـاد على العمالة الوافدة في الوظائف المتوفرة فـي الدولة	4.238	0.80	2	موافق
1	نشر وبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية من خلال وسائل الإعلام	4.224	0.78	2	موافق
6	إحكام الرقابة على المنـاطق الحدوديـة لمنـع دخول العمالة غير الشرعية	4.187	0.73	4	موافق
15	منع استقدام العمالة الوافدة وتوظيفها في المهن التي يمكن أن يقوم بها المواطنين.	4.102	0.82	5	موافق
4	استخدام الأجهزة والبرامج الحاسوبية المتطورة للكشف عن السجل الأمنـي للعمالـة الوافـدة الداخلين للدولة	4.077	0.82	6	موافق
20	الاستفادة من تبادل الخبرات مع الدول المجاورة لوضع سياسات وطنية لأسس تـشغيل العمالـة الوافدة في الدولة	4.019	0.80	7	موافق
11	توفير الخـدمات الأساسـية للعمالـة الوافـدة الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي وأسرهم	3.617	0.81	8	موافق
13	توفير سبل الحياة الكريمة للعمال الوافدين وعدم اعتقالهم وطردهم من عملهم على نحو تعسفي.	3.344	0.84	9	محايد
10	السماح لأسر ألعماله الوافدة بالقـدوم والـسكن خلال فترة عمل العامل بغـض النظـر عـن مهنهم	3.278	0.86	10	محايد

3	التعاون مع بعض ألعماله الوافدة الموثوق بهـم لتزويـد الإدارات الأمنيـة بالمعلومـات عـن المخالفات التي يرتكبها العمالة الوافدة	3.206	0.81	10	محايد
2	التنسيق والتعاون التام بين المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بتوظيف العمالة المنزلية	3.182	0.75	12	محايد
12	إلزام أصحاب العمل بتقديم المعاملـة الحـسنة وعدم تعريض العمال الوافدين للأعمال الخطرة	3.158	0.88	13	محايد
14	تسهيل اتـصال العمالـة الوافـدة بقنـصليات وسفارات بلادهم.	3.125	0.85	14	محايد
16	طرح مشاكل العمالة الوافدة علـى المـستوى الوطني لزيادة توعية المواطنين بمشاكلهم	3.078	0.88	15	محايد
5	تعريف العاملين في الجهـات الأمنيـة لغـات العمالة الوافدة	3.067	0.89	16	محايد
8	إخضاع العمالة الوافدة لبعض الوظائف لفتـرة توظيف تجريبية للتأكد من سلوكهم	3.066	1.49	17	محايد
17	دعم وسائل الإعلام لإعـداد بـرامج تـشجع المواطنين على الاعتماد على العمالة المحلية	3.056	1.34	18	محايد
19	إجراء حملات رقابية وتفتيشية على أماكن إقامة ألعماله الوافدة	3.035	1.44	19	محايد
9	التقليل ما أمكن من اختلاط العمالة المنزلية مع الأطفال في الأسر	2.965	1.20	20	محايد
جميـع الفقـرات		3.51	0.80	-	مرتفع

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحـصائية فـي إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (المشكلات الأمنية المترتبة مـن زيـادة أعـداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة، الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية مـن جرائم العمالة الوافدة) والتي تعود إلى اختلاف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة؟

1-الاختلاف حسب العمر

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير العمر، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (13)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر

محاور الدراسة	العمر	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية	20-29	**4.02**	**بين المجموعات**	**4.9**	2	2.47		
المترتبة من زيادة	30-44	**4.15**	**خلال المجموعات**	**446.5**	1249	0.36	***6.92**	**0.00**
أعداد العمالة الوافدة	45 فأكثر	**4.04**	**المجموع**	**451.5**	1251			
المعوقات التي	20-29	**3.72**	**بين المجموعات**	**19.1**	2	9.56		
تواجه الدوائر	30-44	**3.99**	**خلال المجموعات**	**1486.4**	1249	1.19		
الأمنية في الدولة			**المجموع**				***8.04**	**0.00**
للحد من جرائم	45 فأكثر	**3.92**		**1505.5**	1251			
العمالة الوافدة								
الإجراءات	20-29	**3.44**	**بين المجموعات**	**22.4**	2	11.20		
والأساليب المساعدة	30-44	**3.61**	**خلال المجموعات**	**1604.8**	1249	1.29		
في الوقاية من			**المجموع**				***8.72**	0.00
جرائم العمالة	45 فأكثر	**3.22**		**1627.2**	1251			
الوافدة								

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (13) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي والتي تعزى لمتغير (العمر)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 6.92، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (14) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير العمر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد

عينة الدراسة من الفئة العمرية (30- 44) سنة (4.15)، في حين بلغ للفئة العمرية (20- 29) سنة (4.02)، وأخيرا للفئة العمرية (أكثر من 45) سنة (4.04)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية المتوسطة (30- 44) سنة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئـات العمريـة الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحـصائية (0.13، 0.11،) على الترتيب، والجدول (14)، يبين هذه النتائج:

جدول (14)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر في إجابات العينة الدراسية تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

العمر	المتوسط الحسابي	20-29	30-44	45 فأكثر
20-29	**4.02**	-	**0.13***	-0.02
30-44	**4.15**	-	-	**0.11***
45 فأكثر	**4.04**	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافـدة والتي تعزى لمتغير (العمر)، حيث بلغت قيمة (ف) المحـسوبة 8.04، وهـي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.05).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شـافييه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (15) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير العمر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (30- 44) سنة (3.99)، في حـين بلغ للفئة العمرية (20- 29) سنة (3.72)، وأخيرا للفئة العمرية (أكثر مـن 45) سنة (3.92)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئـة العمريـة المتوسطة (30- 44) سنة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفـرق فـي المتوسـطات ذات

الدلالة الإحصائية (0.27، 0.20،) على الترتيب، والجـدول (15)، يبـين هـذه النتائج:

جدول (15)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر في إجابات العينة الدراسية تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة

العمر	المتوسط الحسابي	20-29	30-44	45 فأكثر
20-29	**3.72**	-	**0.27***	**0.20***
30-44	**3.99**	-	-	0.07
45 فأكثر	**3.92**	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة تعـزى لمتغير (العمر)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 8.72، وهـي قيمـة دالـة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شـافييه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (16) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقايـة مـن جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير العمر، حيث بلـغ المتوسـط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (30- 44) سنة (3.61)، في حين بلغ للفئة العمرية (20- 29) سنة (3.44)، وأخيرا للفئة العمرية (أكثر مـن 45) سنة (3.22)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئـة العمريـة المتوسطة (30- 44) سنة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفـرق فـي المتوسـطات ذات الدلالة الإحصائية (0.39، 0.22،) على الترتيب، والجدول (16)، يبين هذه النتائج:

جدول (16)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر في إجابات العينة الدراسية تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة

العمر	المتوسط الحسابي	20-29	30-44	45 فأكثر
20-29	**3.44**	-	0.17	**0.22***
30-44	**3.61**	-	-	***0.39**
45 فأكثر	**3.22**	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2-الاختلاف حسب المستوى التعليمي

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير العمر، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (17)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة والتي تعود إلى اختلاف المستوى التعليمي

محاور الدراسة	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة	ثانوية عامة	3.97	بين المجموعات	26.3	3	8.77	*25.7	0.00
	كلية متوسطة	3.88	خلال المجموعات	425.2	1248	0.34		
	بكالوريوس	4.23	المجموع	451.5	1251			
	دراسات عليا	4.19						
المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	ثانوية عامة	3.76	بين المجموعات	20.1	3	6.70	*6.63	0.00
	كلية متوسطة	3.77	خلال المجموعات	1485.4	1248	1.19		
	بكالوريوس	4.03	المجموع	1505.5	1251			
	دراسات عليا	3.94						
الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	ثانوية عامة	3.25	بين المجموعات	92.0	3	30.68	*24.9	0.00
	كلية متوسطة	3.29	خلال المجموعات	1535.2	1248	1.23		
	بكالوريوس	3.83	المجموع	1627.2	1251			
	دراسات عليا	3.34						

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (17) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي والتي

تعزى لمتغير (المستوى التعليمي)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 25.7، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (17) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي "بكالوريوس" (4.23)، في حين بلغ للمستوى التعليمي " ثانوية عامة" سنة (3.97)، وللدراسات العليا (4.19)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من الفئات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.35، 0.31،) على الترتيب، والجدول (18)، يبين هذه النتائج:

جدول (18)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات العينة الدراسية تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة	كلية متوسطة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	**3.97**	-	0.09	***0.26**	0.22
كلية متوسطة	**3.88**	-	-	***0.35**	***0.31**
بكالوريوس	**4.23**				0.04
دراسات عليا	**4.19**	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة والتي تعزى لمتغير (المستوى التعليمي)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 6.63، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (19) أن هناك اختلاف في مستوى

إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه **المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد مـن جـرائم العمالة الوافدة** حسب متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي "بكالوريوس" (4.03)، في حـين بلـغ للمـستوى التعليمي " ثانوية عامة" سنة (3.76)، وللدراسات العليا (3.94)، ممـا يؤكـد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليـا الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من الفئـات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحـصائية (0.27، 0.26،) على الترتيب، والجدول (19)، يبين هذه النتائج:

جدول (19)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات العينة الدراسية تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة	كلية متوسطة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	**3.76**	-	0.01	**0.27***	0.18
كلية متوسطة	**3.76**	-	-	**0.26***	0.17
بكالوريوس	**4.03**				0.09
دراسات عليا	**3.94**	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابـات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة تعزى لمتغير (المستوى التعليمي)، حيث بلغت قيمة (ف) المحـسوبة 24.9، وهـي قيمـة دالـة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شـافيه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (20) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التـي تواجـه الإجـراءات والأسـاليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة حسب متغير المـستوى التعليمـي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي "بكالوريوس"

(3.34)، في حين بلغ للمستوى التعليمي " ثانوية عامة" سنة (3.25)، وللدراسات العليا (3.34)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من حملـة درجـة البكالوريوس والدراسات العليا الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابـات أفراد عينة الدراسة من الفئات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.58، 0.54) على الترتيب، والجدول (20)، يبين هذه النتائج:

جدول (20)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليمي في إجابات العينة الدراسية تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة	كلية متوسطة	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوية عامة	**3.25**	-	0.04	***0.58**	0.09
كلية متوسطة	**3.29**	-	-	***0.54**	0.05
بكالوريوس	**3.83**				**0.49**
دراسات عليا	**3.34**	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3-الاختلاف حسب متغير الجنس

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار (T-Test) ، وفيما يلـي عرضا للنتائج:

جدول (21)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار اثر متغير الجنس في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة

المحور	الوسط الحسابي ذكور	الوسط الحسابي إناث	قيمة T	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من أعداد العمالة الوافدة	4.07	4.16	***2.23**	**0.020**
المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	3.91	3.86	0.694	0.488
الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	3.45	3.71	***3.42**	**0.001**

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (21) يتبين ما يلي:

(1) يتبين من خلال الجدول أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من الذكور (4.07)، بينما بلغ متوسط إجابات الإناث (4.16)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة (t=2.23) عند درجات حرية (df=1250) تحت مستوى معنوية (sig=0.020)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبناء على ما سبق يمكن القول بأنه يوجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

(2) يتبين من خلال الجدول (21) أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة من الذكور (3.91)، بينما بلغ متوسط إجابات الإناث (3.86)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة (t=0.694) عند درجات حرية (df=1250) تحت مستوى معنوية (sig=0.488)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبناء على ما سبق يمكن القول بأنه لا يوجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة والتي تعزى لمتغير الجنس.

(3) يتبين من خلال الجدول (21) أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة من الذكور (3.45)، بينما بلغ متوسط إجابات الإناث (3.77)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة (t=3.42) عند درجات حرية (df=1250) تحت مستوى معنوية (sig=0.001)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبناء على ما سبق يمكن القول بأنه يوجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة والتي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه (المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة، الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة) والتي تعود إلى اختلاف المتغيرات الوظيفية لأفراد عينة الدراسة؟

1- الاختلاف حسب الرتبة

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير الرتبة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (22)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة والتي تعود إلى اختلاف الرتبة

محاور الدراسة	الرتبة	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة	ضابط	3.99	بين المجموعات	4.2	2	2.11	*6.02	0.00
	ضابط صف	4.01	خلال المجموعات	437.2	1249	0.35		
	شرطي	3.88	المجموع	441.4	1251			
المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	ضابط	4.04	بين المجموعات	16.9	2	8.44	*7.33	0.00
	ضابط صف	3.85	خلال المجموعات	1436.4	1249	1.15		
	شرطي	3.60	المجموع	1453.2	1251			
الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	ضابط	3.70	بين المجموعات	19.3	2	9.67	*5.71	0.00
	ضابط صف	3.41	خلال المجموعات	2110.8	1249	1.69		
	شرطي	3.35	المجموع	2130.2	1251			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \le 0.05$).**

ومن خلال نتائج الجدول (22) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينـة الدراسـة تجـاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي تعزى لمتغير (الرتبة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 6.02، وهي قيمـة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (23) أن هنـاك اخـتلاف فـي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيـادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير الرتبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من الضباط (4.17)، في حين بلغ لضباط الصف (4.00)، وأخيرا للأفراد "شرطي" (3.98)، مما يؤكد أن الفروق هـي لـصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط وضباط الصف الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من فئات الرتب الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.19، 0.17،) على الترتيب، والجدول (23)، يبين هذه النتائج:

جدول (23)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الرتبة في إجابات العينة الدراسية تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

الرتبة	المتوسط الحسابي	ضابط	ضابط صف	شرطي
ضابط	4.17	-	0.17	*0.19
ضابط صف	4.00	-	-	0.02
شرطي	3.98	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة

في إمارة أبو ظبي تعزى لمتغير (الرتبة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحـسوبة 5.71، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (24) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة حسب متغير الرتبة، حيث بلغ المتوسط الحـسابي لأفـراد عينة الدراسة من الضباط (4.04)، في حين بلغ لضباط الصف (3.85)، وأخيرا للأفراد "شرطي" (3.60)، مما يؤكد أن الفروق هي لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط وضباط الصف الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفـراد عينة الدراسة من فئات الرتب الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالـة الإحصائية (0.44، 0.19،) على الترتيب، والجدول (24)، يبين هذه النتائج:

جدول (24)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الرتبة في إجابات العينة الدراسية تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة

الرتبة	المتوسط الحسابي	ضابط	ضابط صف	شرطي
ضابط	4.04	-	**0.19***	**0.44***
ضابط صف	3.85	-	-	0.25
شرطي	3.60	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافـدة فـي إمارة أبوظبي والتي تعزى لمتغير (الرتبة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 7.33، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجـراء اختبـار شـافييه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (25) أن هناك اخـتلاف فـي مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة حسب متغير الرتبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسـة

من الضباط (3.70)، في حين بلغ لضباط الصف (3.41)، وأخيرا للأفراد "شـرطي" (3.35)، مما يؤكد أن الفروق هي لصالح أفراد عينة الدراسة من الـضباط وضـباط الصف الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسـة مـن فئات الرتب الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحـصائية (0.35، 0.29) على الترتيب، والجدول (25)، يبين هذه النتائج:

جدول (25)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الرتبة في إجابات العينة الدراسية تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة

الرتبة	المتوسط الحسابي	ضابط	ضابط صف	شرطي
ضابط	3.70	-	*0.29	*0.35
ضابط صف	3.41	-	-	0.06
شرطي	3.35	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2-الاختلاف حسب الخبرة العملية

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير الخبرة العمليـة، تـم إجـراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (26)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة والتي تعود إلى اختلاف الخبرة العملية

محاور الدراسة	الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة	أقل من 5	4.01	بين المجموعات	22.5	3	7.48	*21.7	0.00
	5 - 10	3.93	خلال المجموعات	429.0	1248	0.34		
	11- 15	4.26	المجموع	451.5	1251			
	أكثر من 15	4.04						
المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة	أقل من 5	3.67	بين المجموعات	59.6	3	19.87	*17.2	0.00
	5 - 10	3.69	خلال المجموعات	1445.9	1248	1.16		
	11- 15	4.17	المجموع	1505.5	1251			
	أكثر من 15	3.87						
الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة	أقل من 5	3.44	بين المجموعات	75.2	3	25.07	*20.2	0.00
	5 - 10	3.20	خلال المجموعات	1552.0	1248	1.24		
	11- 15	3.51	المجموع	1627.2	1251			
	أكثر من 15	3.80						

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

وبالنظر إلى نتائج الجدول (26) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسـة تجـاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي والتي تعزى لمتغير (الخبرة العملية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 21.7، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شـافيه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (27) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير الخبرة العملية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (أكثر من 15) سنة (4.04)، في حـين بلغ لفئة الخبرة (11-15) (4.26)، ولفئة الخبرة (5-10) سنوات (3.93)، مما يؤكد أن الفروق هي لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة الـذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من فئات الخبـرة العملية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالـة الإحـصائية (0.33، 0.25،) على الترتيب، والجدول (27)، يبين هذه النتائج:

جدول (27)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الخبرة العملية في إجابات العينة الدراسية تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 - 10	11- 15	أكثر من 15
أقل من 5	4.01	-	0.08	**0.25***	0.03
5 - 10	3.93	-	-	**0.33***	0.11
11- 15	4.26				0.22
أكثر من 15	4.04	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه **المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة** في إمارة

أبو ظبي تعزى لمتغير (الخبرة العملية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 17.2، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (28) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير الخبرة العملية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (أكثر من 15) سنة (3.87)، في حين بلغ لفئة الخبرة (11-15) سنة (4.17)، ولفئة الخبرة (5-10) سنوات (3.69)، مما يؤكد أن الفروق هي لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة العملية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.50، 0.48،) على الترتيب، والجدول (28)، يبين هذه النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الخبرة العملية في إجابات العينة الدراسية تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 - 10	11- 15	أكثر من 15
أقل من 5	3.67	-	0.02	**0.50***	0.20
5 – 10	3.69	-	-	**0.48***	0.18
11- 15	4.17				0.30
أكثر من 15	3.87	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي تعزى لمتغير (الخبرة العملية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 20.2، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شـافييه للمقارنـات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، حيث يتبين من الجدول (29) أن هناك اختلاف في مـستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقايـة مـن جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي حسب متغير الخبرة العمليـة، حيـث بلـغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (أكثر من 15) سـنة (3.80)، في حين بلغ لفئة الخبرة (11-15) سنة (3.51)، ولفئة الخبـرة (5-10) سنوات (3.20)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة العملية الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.60، 0.31) على الترتيب، والجدول (29)، يبين هذه النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الخبرة العملية في إجابات العينة الدراسية تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 - 10	11- 15	أكثر من 15
أقل من 5	3.440	-	0.24	0.07	0.36
5 - 10	3.200	-	-	**0.31***	**0.60***
11- 15	3.510				0.29
أكثر من 15	3.800	-	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2.4 مناقشة النتائج

اعتماداً على موضوع الدراسة وما قدم من خـلال الإطـار العـام والإطـار النظري، وفي ضوء عرض الإحصائيات الخاصة بتطور أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، التي بينت أن معدل ارتكاب هـذه الجـرائم يزداد بشكل مضطرد وبمعدلات كبيرة، حيث ارتفع عدد الجـرائم المرتكبـة مـن 23610 جريمة عام 2000 إلى 46899 جريمة، بزيادة مقدارها 23289 جريمـة، وبمعدل زيادة سنوية تقدر ب 3000 جريمة سنويا، يمكن تفسير زيادة أعداد الجرائم بناء على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي والتي ارتفعت بشكل كبيـر

ووصلت إلى أكثر من نصف عدد المواطنين. ويمكن تفسيرها أيضا بناء على الهدف الأساسي لقدوم العمالة الوافدة للعمل في إمارة أبو ظبي، وهو الدافع المادي من اجل الحصول على المال والذي يفشل نسبة كبيرة منهم في تحقيقه، وبذلك تلتقـي هـذه النتيجة مع نظرية الإحباط التي أكدت على أن الإحباط والحرمـان، الـذي يعنـي الخطر والتهديد لإشباع حاجات العمالة الوافدة الأساسية، ومن ثم فإنه إذا تعذرت أو فشلت أمام هؤلاء مسالك التعبير عن هـذا الخطـر وتغييـره بالوسـائل الـسليمة المشروعة، استثيرت في أنفسهم النزعة إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والتزوير والاعتداء على المال العام، للتعويض عن الفشل في تحقيق الأهداف. ومن جانب آخر فان إمارة أبو ظبي تواجه تحديات أمنية داخلية مستمرة طالما أن عوامل الجذب الاقتصادي مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد العمالة الوافدة وزيادة عدد الجرائم وتنوعها وتركزها في أماكن محددة وفـي فترات زمنية معينة في السنة، وطبيعي فإن هذه الجرائم بحاجة إلى دراسة أسـبابها ومعرفة حجمها ونوعها وخصائص مرتكبيها، وتحديد التوزيع الزماني والمكاني لها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هذه المشكلة ومن ثم القـضاء عليهـا مستقبلاً.

وتشير هذه النتائج أيضا إلى تفاقم مشكلة العمالة الوافدة فـي ظـل الاسـتمرار والاعتماد عليها لفترات طويلة والتي صارت أمرا واقعا رغم خطورتهـا الأمنيـة الشديدة. وفي ضوء استعراض نتائج الدراسة اتضح تفاقم المشكلات والتحـديات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة، والتي أصبحت مـن إحـدى أهـم مصادر التهديد الأمني لإمارة أبو ظبي لا بل لجميع دول مجلس التعاون الخليجـي، حيث أصبحت قضية العمالة الوافدة ظاهرة أساسـية مـصاحبة لحالـة التطـورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيـث تـشهد إمارة أبو ظبي تطورات متسارعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فـي ظـل الطفرة النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلك أصبحت دولة الإمـارات العربية المتحدة تصنف ضمن الدول التي تمتلك أعلى معدلات من حيث نصيب الفرد من الدخل؛ إذ تشير التقارير إلى أن الإمارات قد اسـتطاعت أن تحقـق إنجـازات

حضارية وتنموية ومكاسب اجتماعية لمواطنيها في وقت قياسي مقارنة بباقي الدول. وتعد التحديات التي تفرضها العمالة الوافدة على إمارة أبو ظبي عبارة عن مجموعة متفاعلة من عدة مستويات منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي وثقافي، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الحد من هذه العمالة باتخاذ عدة إجراءات منها ما هو وطني ومـا هو إقليمي على المستوى الخليجي وآخر المستوى العربي. في الوقت الذي تتزايـد فيه جرائم العمالة الوافدة سنة بعد الأخرى وبمعدلات غير مسبوقة.

ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدراسة على ضوء إجابـات أفـراد عينـة الدراسة نقدم أبرز ما خلصت إلية هذه الدراسة من نتائج تجاه المـشكلات الأمنيـة المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، وتجاه المعوقات التـي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة، وتجاه الإجـراءات والأساليب المساعدة في الواقية من جرائم العمالة الوافدة، وفي ضوء معطيات البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام، توصلت الدراسـة إلى ما يلي:

1- أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المشكلات الأمنية المترتبة علـى زيـادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسـة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمستوى المشكلات الأمنية (4.09)، حيث تبين من خلال فقرات هذا المحـور أن المـشكلات الأمنيـة المترتبة على زيادة العمالة الوافدة قد أثرت بشكل كبير على تغيير العـادات والقيم الايجابية بين أفراد المجتمع، وعملت على تعـرض بعـض الأسـر للانحرافات الأخلاقية، وعلى زيادة وتعميق الخلافات الأسـرية ومظـاهر التفكك الأسري، وارتفاع معدل حالات الطلاق في المجتمع، وزيادة حـالات العنف الأسري والمجتمعي، وتتدرج المشكلات الأمنية المترتبة على زيـادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي لتؤكد على ظهور وتعميـق وزيـادة بعض المشكلات الأمنية الأخرى في المجتمع، مثل: انتشار مظاهر الفـساد الأخلاقي بين الأفراد، زيادة معدلات البطالة، وزيادة جرائم الأحـداث فـي المجتمع، انتشار جرائم تعاطي وترويج المخدرات، تعرض الأبناء في الأسر

للانحراف الأخلاقي، تعاطي المسكرات، تعدد أنماط الجريمة في المجتمـع، زيادة جرائم النصب والاحتيال، فقدان الأمن الأسري والاجتماعي، انتـشار ظاهرة التسول والتشرد، انتـشار ظـاهرة الاختطـاف، انتـشار ظـاهرة الاغتصاب، الخلافات الطائفية والعقائدية. وبناء على هذه النتائج يمكن القول أن العمالة الوافدة أصبحت تفرض تحديات كثيرة على أمن المجتمع، وذلـك على أكثر من مستوى، حيث تمثل العمالة الوافـدة تهديـدا حقيقيـا لأمـن واستقرار الأسر والأفراد والأجيال القادمة، حيث عكست نظرة أفراد عينـة الدراسة من أفراد وضباط الشرطة نظرة مختلف شرائح المجتمع نحو العمالة الوافدة وما لها من سلبيات، قد تنعكس بشكل مباشر على البناء الاجتمـاعي للسكان في إمارة أبو ظبي، حيث اتضح من نتائج الدراسة أن معظم أفـراد الدراسة يرون أن وجود العمالة أدى إلى آثار سلبية على الأسرة بشكل عـام وخاصة في مجال الخلافات الأسرية، التي قد تتطور وتؤدي إلى صـراعات داخل الأسرة، مما يؤدي إلى تمزق كيان الأسرة، وحصول وزيادة حـالات الطلاق، و حيث يمكن تفسير هذه النتائج بناء على الاعتمـاد الكبيـر علـى العمالة الوافدة بالرغم من سلبياتها، ونظراً للحاجة الماسة لها واستمرار ذلك بسبب ما حصل على تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمـع الإمـاراتي خلال العقود الخمس الأخيرة، والتي أدت إلى ضرورة الاسـتعانة بالعمالـة الوافدة المنزلية وذلك لمساعدة الأسر على القيام بالأعباء المنزلية والاستعانة بالسائق الأجنبي، وكذلك خروج المرأة للعمل والدراسـة، كـذلك ضـخامة المنازل وتعدد الكماليات وكثرة المسئوليات المنزلية وتعقيدات الحياة الحديثة، والتغيرات الاجتماعية التي حصلت في المجتمع الإمـاراتي كـالتحول مـن الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وما صاحب ذلك من ارتفاع دخل الفـرد والأسرة في المجتمع، كل ذلك أدى إلى الاستمرار في الاسـتعانة بالعمالـة الوافدة في كافة مناحي الحياة سواء في مجال العمل العام أو العمل الخـاص بالرغم من تأثيراتها السلبية على أفراد المجتمع، وتلتقي هذه النتائج مع مـا أشار اليه (الشرياني، 2002، نجم، 2007) إلى إن العمالة الوافـدة عملـت

على خلخلة التركيبة السكانية، وعدم الاستقرار الأسري، والتأثير على قـيم ومعتقدات الشباب، وإلى نشر الأفكار المنحرفة والمتطرفـة بـين الـشباب، والغزو الفكري والتأثير على الهوية الثقافية، واللغة، وتغيير بعض العـادات والقيم لدى النشء، وزيادة الاتكالية على الآخرين، والتهاون من قبل الأسـر في تربية الأطفال، والاختلاط، ومحاكاة الوافدين في لباسهم وأساليب حياتهم. ويمكن أن تساهم نظرية الصراع الثقافي في تفسير هذه النتائج في ظل واقع المجتمع في إمارة أبوظبي، والمتمثل في تعدد الثقافـات المختلفـة للعمـال الوافدين فيه، والذين في الغالب يحملون معهم أنماط معينة من الثقافة تصطدم مع قواعد السلوك في إمارة أبو ظبي. وتلتقي هذه النتـائج مـع النظريـات الاجتماعية والتي يمكن الاسترشاد بها في تفسير جرائم العمالة الوافـدة، لأن الأفراد –العمالة الوافدة- كلما كانوا غير معروفين (غرباء أو أجانب) لدى الجماعة كلما كانوا أكثر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بهـا فـي الجماعة.لأنه كما يقول شومكي " نظراً لفقدان المعرفة الشخصية للفرد فـي المجتمع الحضري فإن الفرد يجد نفسه حراً من الضوابط التي تسود الحيـاة في الأوضاع الاجتماعية الأولية في المدن الصغرى والمجتمعات الريفيـة (Shaw, & Mckay, 1942)

2- أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة يعتبر مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى هذه المعوقات للبعد إجمالا (3.90)، وتكشف استجابات أفراد عينة الدراسة من أفراد وضباط الشرطة في إمارة أبو ظبي أن أهم هذه المعوقات هو التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة وقد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، يلها في الترتيب "كثرة المشاكل المتعلقة بتنظيم استقدام واختيار العمالة الوافدة وتشعبها " تليها في الترتيب الثالث "كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا العمالة الوافدة"، وتتدرج المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية للحد من جرائم العمالة الوافدة في إمارة

أبو ظبي لتؤكد على وجود المعوقات المتمثلة في "عدم التقيد بالإجراءات الاحترازية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة" وزيادة الثقة بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات إدارية ومالية في العمل" و"قلة الكوادر الأمنية المؤهلة للتعامل مع قضايا العمالة الوافدة ومشاكلهم" و"انتشار الوساطة والمحسوبية كطريقة لاستقدام واختيار العمالة الوافدة" و"تساهل المواطنين عن ابلاغ المؤسسات الأمنية عن غياب مكفوليهم" و"ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمواطنين للإبلاغ عن جرائم العمال الوافدين" و"تدني مستوى الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا العماله الوافدة ومشاكلهم" استغلال بعض المواطنين العمالة الوافدة لارتكاب المخالفات القانونية " و"اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز أعمالهم" وأخيرا وبدرجة متوسطة "زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها على كافة قطاعات العمل في الدولة". ويتضح من هذه النتائج أن معظم هذه المعوقات جاءت نتيجة الأعداد المتزايدة من العمالة الوافدة التي أصبحت تتغلغل في معظم قطاعات العمل، سواء في الدوائر الحكومية أو الشركات أو المنازل أو المشاريع الزراعية والتجارية، ولطالما قد أثارت هذه الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة قلق سلطات دول مجلس التعاون الخليجي، وأنه يجب النظر إلى الحضور الهائل للعمال الوافدين بالأساس كقضية أمن قومي وليس كمسألة اقتصادية فحسب، وبخاصة في ضوء التغييرات العالمية والاتفاقيات الدولية". ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا على مبدأ أن المواطنين في إمارة ابو ظبي يعتمدون بشكل كبير على العمالة الوافدة، وأنهم أصبحوا كجزء من حياتهم اليومية، والتي يمكن أعطائهم الثقة لتحمل أعباء العمل أو القيام بأعمال مالية أو تربية الأطفال وما شابه ذلك. وتلتقي هذه النتيجة مع ما اشار إليه (الشامسي، 2008) من حيث ضرورة وضع إستراتيجية محددة للقطاع الخاص لتشغيل نسبة معينة من المواطنين وخصوصاً خريجي الجامعات، مع مراعاة جودة الأجور الممنوحة مقارنة بنظرائهم من العمالة الوافدة، تحديد بعض الوظائف الحكومية لأصحاب المستويات الجامعية من المواطنين فقط، وعدم منحها للعمالة الوافدة.

3- أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة يعتبر مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد إجمالا (3.51) درجة، وأن من أهم هذه الإجراءات المقترحة هو "التنسيق والتعاون التام بين المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بتوظيف العمالة المنزلية" وقد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية يليها في الترتيب " دعم وسائل الإعلام لإعداد برامج تشجع المواطنين على الاعتماد على العمالة المحلية ثم تليها في الترتيب "إجراء حملات رقابية وتفتيشية على أماكن إقامة العماله الوافدة"، وتتدرج الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي لتؤكد على أهمية القيام بإحكام الرقابة على المناطق الحدودية لمنع دخول العمالة غير الشرعية، ومنع استقدام العمالة الوافدة وتوظيفها في المهن التي يمكن أن يقوم بها المواطنين، و"استخدام الأجهزة والبرامج الحاسوبية المتطورة للكشف عن السجل الأمني للعمالة الوافدة القادمة للدولة" و"الاستفادة من تبادل الخبرات مع الدول المجاورة لوضع سياسات وطنية لأسس تشغيل العمالة الوافدة في الدولة" و" توفير سبل الحياة الكريمة للعمال الوافدين وعدم اعتقالهم وطردهم من عملهم على نحو تعسفي، و"السماح لأسر العماله الوافدة بالقدوم والسكن خلال فترة عمل العامل بغض النظر عن مهنهم" و"التعاون مع بعض افراد العماله الوافدة الموثوق بهم لتزويد الإدارات الأمنية بالمعلومات عن المخالفات التي ترتكبها العمالة الوافدة" و" تشديد العقوبات بحق أفراد العمالة الوافدة المخالفين للأنظمة والقوانين" و" إلزام أصحاب العمل بتقديم المعاملة الحسنة وعدم تعريض العمال الوافدين للأعمال الخطرة" تسهيل اتصال العمالة الوافدة بقنصليات وسفارات بلادهم" و" طرح مشاكل العمالة الوافدة على المستوى الوطني لزيادة توعية المواطنين بمشاكلهم" و"رسم خطط طويلة المدى لتقليل نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة في الوظائف المتوفرة في الدولة" و"نشر وبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية من خلال وسائل الإعلام" وأخيرا" التقليل ما أمكن من اختلاط العمالة

المنزلية مع الأطفال في الأسر". وبناء على هذه النتائج يمكن القول بأن هناك أمور هامة قد تكون غائبة عن الذهن ومن السهل تطبيقها، والتي يمكن أن تحد من الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة، ومن الجدير ذكره وفي هذا الإطار فقد وضعت دولة الإمارات العربية إستراتيجية تحتوي على أكثر من 25 برنامجاً ومبادرة تهدف بشكل أو بآخر إلى الحد من زيادة أعداد العمالة الوافدة ومنها تعزيز قدرات المواطنين العاملين في المؤسسات الحكومية، تمكين المواطن الإماراتي لتولي ادوار ومناصب قيادية وفنية تخصصية، خلق ثقافة مبنية على الأداء الممتاز والإنتاجية العالية، تطوير إدارات الموارد البشرية ودعمها بتقنيات عالية، استقطاب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها في فئات الوظائف الرئيسية في القطاع الحكومي الاتحادي (الإستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013). وضمن هذا المجال فقد كان لدور القيادة العامة لشرطة أبو ظبي الدور الكبير في الحد والوقاية من الجرائم في إمارة أبو ظبي، حيث عملت بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى للوصول إلى مجتمع أكثر أماناً، وتسعى إلى المحافظة على الاستقرار، وكذلك المساهمة في تحقيق العدالة بين صفوف الجمهور العام. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الجزيم، 1999) ودراسة (الطوخي، 2001) ألتي أشارت نتائجها إلى ضرورة توفير خطط طويلة الأجل لمواجهة مشاكل العمالة الوافدة والتقليل من أعدادها والاعتماد عليها وبالتالي الوقاية من آثارها السلبية، وذلك من خلال توفير فرص التدريب التقني والمهني للمواطنين لدمجهم وانخراطهم في الأعمال المتوفرة. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (المشهداني، 2013) التي أشارت أن تطبيق التوطين أي إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية سوف يسهم في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة والقضاء على بعض المشاكل الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

4- ومما تجدر الإشارة إليه بأن إمارة أبو ظبي قد اتجهت على توطين الوظائف عن طريق إجراءات إدارية من خلال حظر بعض الوظائف على العمالة

الوافدة، وذلك عن طريق إعداد قوائم بالمهن التي يحظر على العمالة الوافدة توليها، وكذلك عن طريق تحفيز المواطنين من خلال تدريبهم وتشجيع القطاع الخاص على توظيفهم من خلال عدة محفزات منها القروض محدودة الفوائد ورسوم الترخيص، كذلك عن طريق إحلال العمالة الوطنية في المهن المالية محل العمالة الوافدة بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية والأمنية وذلك كإجراء أمني للوقاية من الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وخاصة في الجرائم المالية المتعلقة بالسرقات والاختلاسات والرشاوى وجرائم غسيل الأموال والاتجار بالبشر.

5- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي تعزى للمتغيرات الوظيفية (الرتبة، عدد سنوات الخبرة)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط وضباط الصف، ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة (أكثر من 15) سنة، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة تعزى للمتغيرات الوظيفية (الرتبة، عدد سنوات الخبرة)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط وضباط الصف، ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة (أكثر من 15) سنة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة تعزى للمتغيرات الوظيفية (الرتبة، عدد سنوات الخبرة)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط وضباط الصف، ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات المرتفعة (أكثر من 15) سنة.

6- كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبوظبي والتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى

التعليمي)، وقد كانت الفروق لصالح الإناث من أفراد عينة الدراسة، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية المتوسطة (30- 44)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة تعزى لمتغير (العمر، المستوى التعليمي)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية المتوسطة (30- 44)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العمالة الوافدة والتي تعزى لمتغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، وقد كانت الفروق لصالح الإناث ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية المتوسطة (30- 44)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا.

3.4 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة عدد من التوصيات، ومن أهمها:

1. زيادة وعي جميع أفراد وفئات المجتمع وأصحاب الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع العمالة الوافدة بخطورة استخدام العمالة الوافدة حيث يترتب على زيادة أعدادها زيادة في المشكلات الأمنية في المجتمع، والاعتماد قدر الإمكان على العمالة الوطنية.
2. العمل على وضع إستراتيجية أمنية طويلة المدى، يكون هدفها إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وخاصة في الوظائف الحساسة في الدولة، والوظائف المالية.
3. العمل على وضع رقابة على المؤسسات التي تشغل العمالة الوافدة، للتأكد من تنفيذها للأنظمة، وكذلك العمل على إخضاع العمالة الوافدة لفترة تجريبية في العمل، للتأكد من حسن خلقهم وأمانتهم في العمل.

4. العمل على سن عقوبات مشددة على الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، لتكون مصدر ردع لهم ولغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم.
5. العمل على تقنين استقدام العمالة الوافدة لإمارة أبو ظبي، والعمل على وضع معايير أمنية صارمة لاختيار العمالة الوافدة. وتشجيع استقدام العمالة العربية الإسلامية وذلك للحفاظ على العادات والتقاليد العربية والتي قوامها الدين الإسلامي الحنيف واللغة العربية.
6. تفعيل التعاون الأمني بين ألأجهزة الأمنية في إمارة أبو ظبي من جهة وبين الجهات المصدرة للعمالة الوافدة.
7. إجراء المزيد من الدراسات في موضوع العمالة الوافدة نظراً لأهميته، حيث تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة مشكلات أمنية بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة وزيادة أعداد جرائمها في المجتمع.

المراجع

أ-المراجع باللغة العربية:

ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم(1990)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر.

اتحاد الغرف الخليجية (2008) **العمالة الوافدة في دول مجلس التعـاون الخليجـي وسياسة مواجهة سلبياتها**، الامارت العربية المتحدة، متوفر على الموقـع الالكتروني،http://www.fgccc.org/index.php/post/38، 2008

الإستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحـدة (2013) **الإسـتراتيجية لدولة الإمارات العربيـة المتحـدة لتنميـة المـوارد البـشرية**، الموقـع الالكتروني: www.Fahr.gov.ae/page Fahr strategy. asox.

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (2008) **العمالة الوافـدة رفعت معدلات البطالة بين المواطنين الخليجيين**، منشورات الأمانة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

باقر، عبدا (2006) **الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة.

البشري، محمد الأمين (2003) **الشرطة المجتمعية، مفهومها وتطبيقاتهـا**، مركـز البحوث والدراسات الشرطية بوزارة الداخلية، بدولـة الإمـارات العربيـة المتحدة، أبوظبي.

البلبيسي، بشير صالح (2011) **الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة**، مركز البحوث والدراسات الأمنية، وزارة الداخلية، شرطة أبو ظبي، إمارة أبو ظبي.

بوزبون، بنـان (2004): **العنف الأسرى**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان.

ثابت، ناصر (1987)، **التحدي الاجتماعي أحد التحـديات الحـضارية والغـزو الثقافي في دول الخليج العربي**: ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقـافي في دول. 378- الخليج العربي، مكتب التربية لدول الخليج، الرياض، ص ص 360.

الجزيم،عبدالعزيز (1999) **التخطيط لمواجهة مشكله إسهام العمالة الوافـدة فـي تهريب المواد المخدرة**، رسالة ماجستير غير منشوره،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحامد، سيد (2009) **الأزمة تزيد تدفق العمالة غير الماهرة علي الخليج**، دراسة، شبكة الإعلام العربية، محيط، 2009 http://www.moheet.com/

الحسيني، عبد المنعم، (1995)، الثقافات الفرعية للعمالة الأجنبيـة فـي منطقـة. الخليج العربي، **شؤون اجتماعية**، الشارقة، العدد 47.

الحميدي، محمد ضيدان (2004) **تقدري الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة**، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

حيدر، علي (1987) **آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية**، العمالة الأجنبيـة في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الخليفة؛ عبد ا بن حسين (1421هـ)، **أثـر اتجاهـات الجريمـة والخـصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي – دراسة ميدانية**-، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

الخليفة؛ عبد ا بن حسين(1420هـ)، **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض**، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

الدعيج، علي عبد الرحمن، (2008) **الجريمة المنظمة داخل دول الخليج العربيـة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

دوركايم، أميل (1988) **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمد قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

ديتو، محمد إبراهيم، (2008) **العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربـي والوضـع الأمني**، دبي، مركز الدراسات الاستراتيجية.

الديحاني، ماجد (2000) **العمالة الوافدة - دراسة تحليليـة**، منـشورات جامعـة الكويت، جامعة الكويت.

الديحاني، ماجد (2000م) **العمالة الوافدة - دراسة تحليلية**، منشورات جامعة الكويت، جامعة الكويت.

الزهراني، عوض (1433هـ) **دور الأساليب التنظيمية في الحد من تخلف الوافدين**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الزومان،عثمان، (2000) أنماط **الجريمة لدي العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

السلطان، فهد بن سلطان (2008) **التربة الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني**، بحث مقدم إلى الندوة العلمية " الأمن مسؤولية الجميع"، الأمن العام، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السيد، عبد المعطي (2003) **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعي، الإسكندرية، مصر.

السيد، عوض (2001) **الجريمة في المجتمع المتغير**، الإسكندرية، المكتبة المصرية.

الشامسي، ميثاء سالم، (2008) **الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.

الشرياني، محمد علي (2002) **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990م-1999م**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعه القاهرة، مصر.

الشهراني، عبد ا سعيد، (2009) **الأمن الوطني: دراسة موضوعية**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الصباح، ثامر (2009) **خلل التركيبة السكانية بدول الخليج**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التركيبة السكانية في دول الخليج، مملكة البحرين، 2009.

طالب، أحسن مبارك (2001). **الوقاية من الجريمة**، دار الطليعة، بيروت.

الطوخي، عبدالنبي(2001) التغيرات الهيكلية للاقتصاد الخليجي فيما بعد حقبة النفط، **مجلة "دراسات مستقبلية"**. العدد السادس، مركز دراسات المستقبل –جامعة أسيوط.

الطياش، صالح (2002) **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، دراسة إحصائية وميدانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العامري؛ فهمي، والبنوي، نايف(1996)، أنماط الجريمة في الأردن، القاهرة، **المجلة الجنائية القومية**، مجلد(39) العدد(2) ص ص 130-151.

العامري، صالح هويمل (2008). **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات – دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

عبد العزيز، نفيسة إبراهيم (2009). **الأمن الفكري ودوره في مواجهة ظاهرة التطرف في المجتمعات الإسلامية**، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز، في الفترة من 22-25- جمادى الأول 1430هـ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العتيبي، ناصر بن هليل (2001). **جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عفيفي، السيد عبد الفتاح(2007).**علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة، دار العلم للنشر والتوزيع.

العليمي، ناصر (2005). **جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العيسى، جهينة (1983). **التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة**، في: فرجاني وآخرون، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بيروت مركز. **دراسات الوحدة العربية** ص ص 169 -181

الغبرا، شفيق ناظم، (2009) **العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي: مقاربة جديدة**، دبي، مركز الخليج للبحوث.

غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي (2010) **الأموال المهاجرة وآثارها على الاقتـصاد الوطني.** مركز المعلومات، 2010، متـوفر علـى الموقـع الإلكترونـي www.abudhabichamber.ae/Documents/1142/1300.doc

غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي (2012) **مركز المعلومات لغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي الأموال المهاجرة وآثارها على الاقتصاد الوطني.** أبو ظبي.

الغيث، ناصر أحمد (2010) التركيبة السكانية: مشكلة اقتـصادية بالمقـام الأول، مجلة الرؤية الاقتصادية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحـدة، إبريـل – 2010.

الغيلاني، عبد ا (2008) **التركيبة السكانية خال يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي- الإمارات العربية المتحـدة، نـوفمبر، 2008.

الفخري، جمال سالم (2008) **التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجـي**، مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، 2004.

الفيفي، سليمان بن قاسم (1994) **العمالة المستقدمة مالها ومـا عليهـا**، رسـالة ماجستير غير منشوره، جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الريـاض، السعودية.

القباني، محمد والحسين، سعد (2005) **التمركـز الـسكني للوافـدين فـي مدينـة الرياض-دراسة في الحقائق والتوزيع**، مدينة الملك عبد العزيـز للعلـوم والتقنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

القيادة العامة لشرطة أبو ظبي (2013) **إحصائيات غير منشورة**، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الكيالي، نزار (2010) **الوسيط في شرح نظام العمل السعودي**، الدار السعودية للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.

مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، الأمانـة العامـة (2007) **مرئيـات الهيئـة الاستشارية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى خلال الفترة (1999/ 2006 م).** الريـــاض: 2007، موقـــع المـــف: library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish-131.htm

مركز البحوث والدراسات الأمنية (2013) **أبحاث الجريمة**، وزارة الداخلية، إمارة أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

مركز التعاون الخليجي (2009) **ظاهرة هروب العمالة الأجنبية الوافدة من كفلائها في قطاع الأعمال الخاص والقطاع المنزل في المملكة العربية السعودية**، مركز التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة الشرقة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المركز الوطني للإحصاء (2012) **النشرة الإحصائية لعام 2012**، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المشهداني، علي حسين (2013) **العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي – التحديات والحلول-** مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

المطوع، أحمد (2007) **المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات**، دار البشائر للطباعة والنشر، دبي.

معوض، جلال، (1987)، التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية. الخليجية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 5

ممدوح، عبدالحميد (2005). استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي، استراتيجية النقاط السبع نموذجا، **دورية الفكر الشرطي**، العدد (55)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. ص ص 23-29.

النجار، باقر سلمان (2009) **الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي.

نجم، خالد (2007) **أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي" دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد، (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر، ط2،عمان الأردن.

وزارة الداخلية (2012) **إحصائيات غير منشورة**، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

وطفة، علي اسعد (2007) العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (344)، السنة (30)،ص 70-73.

وليامز، فرانك ومارلين مكشان(1996) **السلوك الإجرامي (النظريات)** ترجمة عدلى السمرى، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، مصر.

اليوسف، يوسف خليفة، (2011)، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ب- المراجع الأجنبية:

Clemens Bartollas And Simon Dinitz, (2010) "**Introduction To Criminology**", Haper And Row publishing, New York.

Crawford, A (1998) **Crime Prevention And Community Safety**, Longman, London.

Davis, John B.(2006) "The Distribution of Property Crime and Police Arrest Rates" **Western Criminology Review**, Vol. 7 No. 3 , PP 7-26.

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (2004) **Criminology, Theory, Research And Policy**, Wadsworth Publishing Co.. California,USA.

Giddens, Anthony (2002**) Emile Durkheim**, Selected Writings, Cambridge University, London.

Herbert, D. (2002) **The Geography Of Urban Crime**, long man, London.

James F. and M. Poulsen(2004) **Multiculturalism And The Spatial Assimilation of Migrant Groups**: The Melbourne and Sydney Experience", Dept. of Human Geography, Macquarie University.

Sellin , T (2005) **Culture , Conflict And Crime , In Traub** S, & C. Little (1975),(eds), Theories of Deviance, Itasca, III: F.E Publishers, Inc.

Shaw, C.R. and H.D. Mckay (1942) , **Juvenile Delinquency and Urban Areas,** Chicago: University of Chicago Press.

Tompson, Lisa & Townsley, Michael (2010). Using Space - Time Patterns to Better predict Crimes. **International Journal of police Science And Management**, 12 (1).

William A. Cark, Sarah A. Blue," Race (2004) Class And Segregation Patterns in U.S Immigrant Gateway Cities", **Urban Affairs Review**, vol.39, no.6, 667-688. (2004).

الملحق (أ)

أداة الدراسة بالصورة الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأستاذ الدكتور.......................................المحترم

السلام عليكم و رحمة ا و بركاته، و بعد

يشرفني أن أتوجه إلى سعادتكم لتحكيم أداة البحث الخاصة بدراستي حول:

المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000م-2012م

راجيا التكرم بتحكيم فقرات أداة الدراسة، وإبداء رأيكم على محاور وفقرات الاستبيان.

وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) في كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

7. التعرف الى المشاكل الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبوظبي.
8. التعرف الى فاعلية الجهود المبذولة من قبل شرطة ابوظبي في الدولة للحد من الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة.
9. التعرف الى المعوقات التي تواجه الدوائر الرسمية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبوظبي.

مع الشكر الجزيل لسعادتكم على تعاونكم الكريم وا يحفظكم ويراعاكم

الطالب

علي عبدا راشد العبدولي

1- اسم الإدارة الأمنية:		
2- مجال الاختصاص الرئيسي للإدارة		
3- مكان الدائرة		
أولاً: البيانات الأولية:		
1) النوع الاجتماعي:		
	1. ذكر:	( )
	2. أنثى:	( )
2) العمر:	1. 20 – 29 عام	( )
	2. 30 – 39 عام	( )
	3. 40-49 عام	( )
	4. 50 -50 عام	( )
	5. 60فما فوق	( )
3) المستوى التعليمي:	2. دبلوم كلية المجتمع	( )
	3. بكالوريوس	( )
	4. دراسات عليا	( )

4) الوظيفة:	( )	
5) **الحالة الاجتماعية:**	1. أعزب:	( )
	2. متزوج:	( )
	3. أرمل:	( )
	4. مطلق	( )
6) الرتبة:	( )	
7) عدد سنوات الخبرة العملية:	( ) **سنة**	

1- المشاكل الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غ متأكد	غ موافق	غ موافق بشدة
1	العنف المجتمعي والاسري.					
2	ازدياد أعداد الجرائم في المجتمع.					
3	الجريمة المنظمة					
4	تعـرض الـزوج أو الزوجـة فـي الأسـرة للانحرافات الأخلاقية					
5	زيادة جرائم تعاطي وترويج المخدرات					
6	زيادة جرائم النصب والاحتيال					
7	زيادة جرائم الأحداث في المجتمع					
8	الخلافات والتفكك الأسري					
9	ارتفاع معدل حالات الطلاق					
10	الانحراف السلوكي					
11	التسول والتشرد					
12	الخلافات الطائفية والعقائدية					
13	التغيير في العادات والتقاليد المجتمعية					
14	انتـشار المخـدرات بـين طـلاب المـدارس والجامعات					
15	تنوع اشكال الجريمة في المجتمع					
16	زيادة معدلات البطالة					
17	تغير المنظومة القيمية (انتشار الثقافة الأجنبيـة بين المواطنين)					
18	الجريمة المنظمة					
19	الاغتصاب					
20	الاختطاف					

2- المعوقات التي تواجه الدوائر الرسمية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة.

ت	الفقرات	موافق بشده	موافق	غ متأكد	غ موافق	غ موافق بشده
1	تدني مستوى الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا الوافدين ومشاكلهم					
2	قلة الكوادر الأمنية المؤهلة للتعامل مع قضايا الوافدين ومشاكلهم					
3	ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية وبعض المواطنين للإبلاغ عن جرائم الوافدين					
4	تساهل المواطنين عن الإبلاغ للمؤسسات الأمنية عن غياب مكفوليهم					
5	كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا الوافدين					
6	زيادة الثقة بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات إدارية ومالية في العمل					
8	زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها على كافة قطاعات العمل في الدولة					
9	اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز معظم أعمالهم					
10	استغلال بعض المواطنين للعمالة الوافدة في ارتكاب الجرائم					
11	اللامبالة بمشاكل الوافدين وعدم الاهتمام بوضع حلول جذرية لها					
12	انتشار الوساطة والمحسوبية كطريقة لاستقدام واختيار العمالة الوافدة					
13	عدم التقيد بالإجراءات الاحترازية المتخذة باختيار العمالة الوافدة					
14	زيادة المشاكل المتعلقة بتنظيم استقدام واختيار العمالة الوافدة وتشعبها					
15	التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة					

3- **حسب رأيك ما مدى فعالية الإجراءات والأساليب التالية للوقاية من جرائم الوافدين**

ت	الفقرات	فعالة جدا	فعالة	غ متأكد	غ فعالة	غ فعالة إطلاقا
1	إجراء حملات رقابية وتفتيشية على أماكن إقامة الوافدين					
2	تشديد العقوبات بحق الوافدين المخالفين للأنظمة والقوانين					
3	التعاون مع بعض الوافدين الموثوق بهم لتزويد الإدارات الأمنية بالمعلومات عن المخالفات التي يرتكبها الوافدين وخاصة جرائم تهريب المخدرات					
4	استخدام الأجهزة والبرامج الحاسوبية المتطورة للكشف عن السجل الأمني للوافدين الداخلين للدولة					
5	تعريف العاملين في الجهات الأمنية لغات الوافدين					
6	إحكام الرقابة على المناطق الحدودية لمنع دخول العمالة من الدول المجاورة					
7	التنسيق والتعاون التام بين المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بتوظيف العمالة المنزلية					
8	إخضاع الوافدين لبعض الوظائف لفترة توظيف تجريبية للتأكد من سلوكهم					
9	التقليل ما أمكن من اختلاط العمالة المنزلية مع الأطفال في الأسر					
10	السماح لأسر الوافدين بالقدوم والسكن خلال فترة عمل الوافد بغض النظر عن مهنهم					
11	توفير الخدمات الأساسية للوافدين (الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي) وأسرهم بالمجان					
12	إلزام أصحاب العمل بتقديم المعاملة الحسنة وعدم					

ت	الفقرات	فعالة جدا	فعالة	غ متأكد	غ فعالة	غ فعالة إطلاقا
	تعريض العمالة الوافدة للأعمال الخطرة					
13	توفير سبل الحياة الكريمة للعمال الوافدين وعدم اعتقالهم وطردهم من عملهم على نحو تعسفي.					
14	تسهيل اتصال العمالة الوافدة بقنصليات وسفارات بلادهم.					
15	منع استقدام العمالة الوافدة وتوظيفها في المهن التي يمكن أن يقوم بها المواطنين.					
16	طرح مشاكل العمالة الوافدة على المستوى الوطني لزيادة توعية المواطنين بمشاكلهم					
17	رسم خطط طويلة المدى لتقليل نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة في الوظائف المتوفرة في الدولة					
18	دعم وسائل الإعلام لإعداد برامج تشجع المواطنين على الاعتماد على العمالة المحلية					
19	نشر وبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية في فضائيات ومحطات التلفزة المحلية					
20	الاستفادة من تبادل الخبرات مع الدول المجاورة لوضع سياسات وطنية لأسس تشغيل العمالة الوافدة في الدولة					

مع الشكر الجزيل

الملحق (ب)

أداة الدراسة بالصورة النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة: وفقكم ا ورعاكم

السلام عليكم و رحمة ا و بركاته، و بعد...

أرجو العلم بأنني أقوم بإجراء دراسة بعنوان:

" المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة"

من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي خلال الفترة

2000 - 2012م

" وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) في كلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

لذا أرجو التكرم بقراءة الفقرات الواردة في الاستبانة، والإجابة عليها وفـق مـا تروه مناسباً من الإجابات المقابلة لكل فقرة، آملاً تـوخي الدقـة والموضـوعية بالإجابة على جميع الفقرات الواردة.

شاكراً لكم حسن التعاون، ومؤكداً أن هذه البيانـات سـتعامل بـسرية تامـة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر الجزيل لسعادتكم على تعاونكم الكريم وا يحفظكم ويراعاكم

الطالب

علي عبدا راشد الـعـبـدولـي

أولاً: البيانات الأولية:

1- اسم الإدارة الأمنية:		
2- مجال الاختصاص الرئيسي للإدارة		
3- مكان الدائرة		
الخصائص النوعية		
8) النوع الاجتماعي:		
	3. ذكر:	( )
	4. أنثى:	( )
9) العمر:	**1. 20 – 29 عام**	( )
	2. 30 – 39 عام	( )
	3. 40-49 عام	( )
	4. 50 -50 عام	( )
	5. سن التقاعد	( )
10) المستوى التعليمي:	**5. ثانوية عامة فاقل**	( )
	6. دبلوم كلية مجتمع	( )
	7. بكالوريوس	( )
	8. دراسات عليا	( )

11) الوظيفة:	( )	
5) الخبرة العملية	**5. أقل من 5 سنوات**	( )
	6. 5 - 10 سنوات	( )
	7. 11 - 15 سنة	( )
	8. أكثر من 15 سنة	( )
12) الرتبة	( )	

1- المحور الأول: المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس المشكلات الأمنية في المجتمع والناتجة عن زيـادة العمالة الوافدة، الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

ت	المشكلات	موافق بشدة	موافق	غ متأكد	غ موافق	غ موافق بشدة
1	فقدان الأمن الأسري والاجتماعي					
2	زيادة أعداد الجرائم في المجتمع					
3	تعرض الأبناء في الأسر للانحراف الأخلاقي					
4	تعـرض الـزوج أو الزوجـة فـي الأسـرة للانحرافات الأخلاقية					
5	انتشار جرائم تعاطي وترويج المخدرات					
6	زيادة جرائم النصب والاحتيال					
7	زيادة جرائم الأحداث في المجتمع					
8	انتشار التفكك الأسري					
9	ارتفاع معدل حالات الطلاق في المجتمع					
10	الخلافات الأسرية والعنف الأسري					
11	الخلافات الطائفية والعقائدية					
12	التغيير في العادات والقيم الايجابيه في المجتمع					
13	الفساد الأخلاقي					
14	زيادة معدلات البطالة					
15	تعدد أنماط الجريمة في المجتمع					
16	انتشار ظاهرة الاغتصاب					
17	انتشار ظاهرة الاختطاف					
18	تولد ظاهرة العنف المجتمعي					
19	تعاطي المسكرات					
20	انتشار ظاهرة التسول والتشرد					

2-المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة.

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس مستوى المعوقات التي تواجه الدوائر الرسمية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

ت	الفقرات	موافق بشده	موافق	غ متأكد	غ موافق	غ موافق بشده
1	تدني مستوى الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا العماله الوافدة ومشاكلهم					
2	قلة الكوادر الأمنية المؤهلة للتعامل مع قضايا العماله الوافدة ومشاكلهم					
3	ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمواطنين للإبلاغ عن جرائم العمال الوافدين					
4	تساهل المواطنين عن الإبلاغ للمؤسسات الأمنية عن غياب مكفوليهم					
5	كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا العمال الوافدين					
6	زيادة الثقة بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات إدارية ومالية في العمل					
7	زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها على كافة قطاعات العمل في الدولة					
8	اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز أعمالهم					
9	استغلال بعض المواطنين للعمالة الوافدة في ارتكاب الجرائم					
10	اللامبالة بمشاكل العمال الوافدين وعدم الاهتمام بوضع حلول جذرية لها					
11	انتشار الوساطة والمحسوبية كطريقة لاستقدام واختيار العمالة الوافدة					
12	عدم التقيد بالإجراءات الاحترازية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة					
13	زيادة المشاكل المتعلقة بتنظيم استقدام واختيار العمالة الوافدة وتشعبها					
14	التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة					

الإجراءات والأساليب المساعدة في الوقاية من جرائم العماله الوافدة

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تبين **مدى الإجراءات والأساليب للوقاية من جرائم العماله الوافدة**، الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

ت	الفقرات	فعالة جدا	فعالة	غ متأكد	غ فعالة	غ فعالة إطلاقا
1	إجراء حملات رقابية وتفتيشية على أماكن إقامة العماله الوافدة					
2	تشديد العقوبات بحق العماله الوافدة المخالفين للأنظمة والقوانين					
3	التعاون مع بعض العماله الوافدة الموثوق بهم لتزويد الإدارات الأمنية بالمعلومات عن المخالفات التي يرتكبها العماله الوافدة					
4	استخدام الأجهزة والبرامج الحاسوبية المتطورة للكشف عن السجل الأمني للعماله الوافدة الداخلين للدولة					
5	تعريف العاملين في الجهات الأمنية لغات العماله الوافدة					
6	إحكام الرقابة على المناطق الحدودية لمنع دخول العمالة غير الشرعية					
7	التنسيق والتعاون التام بين المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بتوظيف العمالة المنزلية					
8	إخضاع العماله الوافدة لبعض الوظائف لفترة توظيف تجريبية للتأكد من سلوكهم					
9	التقليل ما أمكن من اختلاط العمالة المنزلية مع الأطفال في الأسر					
10	السماح لأسر العماله الوافدة بالقدوم والسكن خلال فترة عمل العامل بغض النظر عن مهنهم					
11	توفير الخدمات الأساسية للعماله الوافدة (الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي)					

ت	الفقرات	فعالة جدا	فعالة	غ متأكد	غ فعالة	غ فعالة إطلاقا
	وأسرهم بالمجان					
12	إلزام أصحاب العمل بتقديم المعاملة الحسنة وعدم تعريض العمال الوافدين للأعمال الخطرة					
13	توفير سبل الحياة الكريمة للعمال الوافدين وعدم اعتقالهم وطردهم من عملهم على نحو تعسفي.					
14	تسهيل اتصال العمالة الوافدة بقنصليات وسفارات بلادهم.					
15	منع استقدام العمالة الوافدة وتوظيفها في المهن التي يمكن أن يقوم بها المواطنين.					
16	طرح مشاكل العمالة الوافدة على المستوى الوطني لزيادة توعية المواطنين بمشاكلهم					
17	رسم خطط طويلة المدى لتقليل نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة في الوظائف المتوفرة في الدولة					
18	دعم وسائل الإعلام لإعداد برامج تشجع المواطنين على الاعتماد على العمالة المحلية					
19	نشر وبيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة المنزلية من خلال وسائل الاعلام					
20	الاستفادة من تبادل الخبرات مع الدول المجاورة لوضع سياسات وطنية لأسس تشغيل العمالة الوافدة في الدولة					

مع الشكر الجزيل

الملحق (ج)

أسماء السادة المشاركين في تحكيم أداة الدراسة

أسماء السادة المشاركين في تحكيم اداة الدراسة

الرقم	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
1	د. صبري حسن الطراونه	عـضو هيئـة التدريس	كلية العلوم التربوية بجامعه مؤته
2	د. محمد البواليز	عـضو هيئـة التدريس	كلية العلوم التربوية بجامعه مؤته
3	د. رافع الخريشا	عـضو هيئـة التدريس	كلية العلوم الاجتماعية بجامعه مؤته
4	د. فؤاد الطلافحة	عـضو هيئـة التدريس	كلية العلوم التربوية بجامعه مؤته
5	د. حسين العبيدلي	عـضو هيئـة التدريس	كليه العلوم التربويـة بجامعـة الحـصن بابوظبي
6	د. محمد عبدا العسيري	عـضو هيئـة التدريس	كليه العلوم التربوية بجامعه تبوك
7	المقـدم علـى مفتـاح العرياني	رئيس قسم غرفة العمليات	ادارة العمليات المركزية بالقيـادة العامـة لشرطة ابوظبي
8	الرائـد عيـسى عبـدا المرزوقي	مـدير فـرع التخطـيط الاستراتيجي	ادارة العمليات المركزية بالقيـادة العامـة لشرطة ابوظبي
9	الرائـد ريـاض شـرف الحربي	قائـد مجموعـه المناوبات	ادارة العمليات المركزية بالقيـادة العامـة لشرطة ابوظبي
10	النقيب عيسى المرزوقي	ضـابط تحقيـق جنائي	مركز شرطة الخالدية _مديريـة شـرطة العاصمة بابوظبي